



PROVISIONAL

A/31/PV.75
1 December 1976

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والسبعين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الاثنين ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، الساعة ١٥ / ٠٠

(الجمهورية الدومينيكية)

السيدة دى لا مازا فاسكويز

الرئيس :

(نائب الرئيس)

(سرى لانكا)

السيد أميراسنغ

شم :

(الرئيس)

— مواصلة نثار البند (٢٧) : قضية فلسطين :

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ،

(ب) تقرير الأمين العام ،

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
Room LX-2332 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ ، فإن التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ .
فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

76-70445/A

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ٣٠ مساءً

مواصلة نظر البند ٢٧ من جدول الاعمال

قضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/31/35)؛

(ب) تقرير الأمين العام (A/31/271)

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : لقد قدم مشروع قرار بشأن هذا البند في الوثيقة

A/31/L.20.

السيد الكخيا (الجمهورية العربية الليبية) : سيدى الرئيس ، ان قضية فلسطين

التي نعود - في هذه الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة - لمناقشتها ، قد كانت منذ ثلاثين عاما ، من أهم القضايا المستعصية التي تعالجها ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، الجمعية العامة ومجلس الأمن ، وبقية هيئات منظومة الأمم المتحدة ، تحت عناوين مختلفة ، وفي مناسبات متعددة .

ان مأساة الشعب الفلسطيني ، سواء من نواحيها السياسية ، او الانسانية ، أو القانونية ، أو فيما يتعلق بحقوق الانسان ، هي مأساة فريدة من نوعها . فشعب فلسطين الاصيل وريث الحضارات القديمة ، والتي كانت أرضه العربية مهبط الوحي ، ومنبع العقائد والفلسفات ، التي كانت منارا هاديا للبشرية جمعاء ، قد بدأ كفاحه ، كجزء من كفاح الأمة العربية ، منذ أوائل هذا القرن العشرين ، وقد كان هذا الشعب ، بمجرد انتهاء الحرب العالمية الاولى ، مستعدا للاستقلال - كما استقبلت معظم الشعوب العربية - الا أن الفلسطينيين ، نتيجة للمؤامرة الاستعمارية هذه ، لم يتمكنوا من تحقيق استقلاله ، ولا تقرير مصيره ، وذلك بالرغم من عهد مناهضة الاستعمار ، الذى بدأ بانتهاء الحرب العالمية الثانية ، وانهيار الامبراطوريات الاستعمارية . فبدلا من أن ينال هذا الشعب المناضل استقلاله ، فقد فرضت عليه الحماية البريطانية ، التي قدمته لقمة سائغة للغزو الصهيوني العنصرى ، فعانى من التشييت من دياره ، والحرمان من حقوقه وممتلكاته . وعلى مدى ثلاثين عاما ، ارغم مئات الالاف من الفلسطينيين ، على العيش في فقر مدقع ، كتب على الكثير منهم ، مصير اللاجئين ، لا مرة واحدة في الحياة ، بل مرتين ، وحتى ثلاث مرات أحيانا . وتدل

التطورات الاخيرة في الرأي العام الدولي على أن المجتمع الانساني ، قد اعترف بهذه المأساة القاسية ، وأصبح الاعتقاد سائدا - بالرغم من محاولات الصهيونية ، اليائسة لتغطية الحقائق وتزييف الواقع والتاريخ - انه لا يجوز بعد الان ، السكوت على هذه المأساة ، والوقوف منها موقف المتفرج . ان الظلم البشع ، الذي فرض على شعب فلسطين ، والعدوان الفاجر السافر ، الذي تعرض له هذا الشعب العربي المناضل ، لم يسبق له مثيل حتى في أشد عصور البشرية ظلاما وتخلفا . شعب بأكمله ، يراود اخراجه من وطنه ، وطرده من أملاكه ، ومصادرة أمواله وحرياته وكل حقوقه ، لالشيء ، الا لتحقيق أحلام العصابات الصهيونية ، وما تحمله من أفكار عنصرية توسعية ، تدعي لنفسها امتيازات وحقوق ، لا يبررها قانون ولا عرف ولا تاريخ ، فالعصابات الصهيونية التوغزت فلسطين العربية - بتأييد وتحريض ومساعدة قوى الظلم والامبريالية والاستغلال ، قد ارتكبت جريمة من أقدر الجرائم التي عرفها التاريخ البشري . ان ما حدث في فلسطين ، هو تطبيق لشريعة الغاب ، وانتهاك فاجر لاسط مبادئ الدين والقانون والاخلاق .

وقد اعتمدت الصهيونية ، في ارتكاب جريمتها ضد الشعب الفلسطيني ، وتنفيذ مؤامرتها - ضد الامة العربية ، على سياسة الدجل ، ونشر الاكاذيب ، والتغريب بالسطاء ، وافساد الذمم ، واغراء المؤسسات الحاكمة ، وابتزاز القادة في كثير من البلاد ، وخصوصا البلاد التي تتحكم فيها - قوى الاستعمار والرأسمالية . فهي أحيانا تستغل العاطفة الدينية ، لاتراجع أمام تلفيق التاريخ ، وتشويه الاديان ، وتدني المقدسات باستعمالها كأداة لتحقيق سياستها الاجرامية ، وتنفيذ أهدافها الشيطانية . وطورا ، تحاول استغلال عاطفة البسطاء والابرياء ، باثارة الشفقة لما أصاب اتباع الديانة الموسوية من عنف واضطهاد في القارة الاوروبية ، تضرب على هذا الوتر الحساس ، مستغلة - الى أقصى حدود الاستغلال - عقدة الذنب ، لدى الشعوب الاوروبية وأبناء عمومته - الاميركان . وقبل كل هذا وذاك ، قدمت الصهيونية نفسها ، لخدمة القوى الكبرى في العالم ، وأضعفت نفسها تحت تصرف أية قوة ، تعتقد أنها قادرة على التأثير في مقدرات العالم ، فاتجهت الحركة الصهيونية ، الى قياصرة روسيا ، والى الباب العالي في اسطنبول ، ثم تحولت الى الامبراطورية الالمانية واعدة ، بأنها ستجعل من الدولة اليهودية في فلسطين ، أداة لخدمة أغراض السياسة الالمانية ، وذلك بتحويل فلسطين ، الى ميدان للنفوذ الالمانى ، ومركزا للثقافة والحضارة

الالمانية ، في منطقة الشرق الاوسط . وبعد ذلك تحالفت الحركة الصهيونية مع الامبراطورية البريطانية ، فقدت نفسها لخدمة أغراض سياسة بريطانيا الاستعمارية ، ووعدت بأن تجعل من فلسطين ، قلعة للاستعمار البريطاني في المنطقة ، للسيطرة على قنال السويس وطريق الهند ، وحارسا لشريان الامبراطورية البريطانية في ذلك الوقت .

وما أن برزت الولايات المتحدة الامريكية ، كقوة دولية هامة في العالم ، حتى بادرت الحركة الصهيونية ، الى التمسك بأذيال المؤسسة الحاكمة في الولايات المتحدة الامريكية ، وتمكنت أخيرا من جر العملاق الامريكي ، الى الالتزام بتأييد العدوان الصهيوني ، على الامة العربية ، بدون قيود ولا حدود ، فقام الكيان الصهيوني العنصرى في فلسطين ، بتأييد ومساعدة وتمويل وحماية المؤسسة الامريكية الحاكمة . وتورطت الولايات المتحدة الامريكية ، فى الارتباط بالكيان الصهيوني ، الى درجة جعلت من ذلك الكيان ، وكأنه امتداد للولايات المتحدة أو ولاية من ولاياتها . فمن الولايات المتحدة ، على وجه الخصوص ، يأتي للكيان الصهيوني العون المادى والمدد الاقتصادى والعسكرى ، ومن الولايات المتحدة ، يأتي للكيان الصهيوني السند الادبي والتأييد السياسى والدبلوماسى . ولولا هذه المساندة المستمرة المتزايدة لما تمكن الغزو الصهيوني ، من التنكيل بشعب فلسطين ، وسلب أرضه وخيراتة وحرية أبنائه . وقد اندفعت الولايات المتحدة في حمايتها ومساعدتها للكيان الصهيوني في فلسطين ، بلا حدود ومهما كان الثمن ، ولو دفع الشعب الامريكي نفسه الثمن غاليا من أمواله ومجهوداته وسمعته ، أو تنكر للمبادئ السامية ، التي نادى بها الابداء المؤسسون ، الذين ثاروا على الاستعمار البريطاني في أمريكا منذ قرنين من الزمان .

سيدى الرئيس ، لا يفوتنا ، أن نسجل المعنى العميق ، الذى يدل عليه بحث الجمعية العامة لقضية ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه ، وذلك بعد أن اعترفت الجمعية العامة بقراريها رقم (٣٢٣٦) ورقم (٣٢٣٧) لدورتها التاسعة والعشرين ، بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، ومنظمتة (منظمة تحرير فلسطين) . وذلك بالاضافة الى القرار رقم ٣٣٧٦ (د-٣٠) الذى أكد من جديد ، حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، وأكد حق هـذا الشعب ، في تقرير مصيره ، وحقه في الاستقلال والسيادة القومية ، وكذلك حق الفلسطينيين ، في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم ، التي شردوا عنها واقتلعوا منها . والقرار رقم ٣٣٧٩ (د-٣٠) الذى أدان الصهيونية باعتبارها حركة عنصرية .

ان هذه القرارات ، تعكس تطورا هاما ، وتحولا اساسيا في موقف الجمعية العامة من قضية الشعب الفلسطيني ، وتدل ايضا على التغييرات الحاسمة في الرأي العام الدولي نحو نظرة اكثر موضوعية ، واكثر عدالة الى مأساة الشعب الفلسطيني . ان هذه التطورات تعتبر خطوة هامة في طريق اصلاح الخطأ الكبير ، ورفع الظلم التاريخي ، الذي اوقعته الجمعية العامة نفسها بشعب فلسطين ، في اعقاب الحرب العالمية الثانية ، وذلك عندما كانت هذه الجمعية لا تعد الا واحد وخمسين دولة ، وعندما كانت تسيطر عليها القوى الاستعمارية سيطرة كاملة .

هذا ومن مظاهر تزايد الاعتراف الدولي بمنظمة تحرير فلسطين ، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين ، والاعتراف بنضال الشعب الفلسطيني كجزء لا يتجزأ من حركة التحرر العالمية ضد الامبريالية والاستعمار والتخلف والاستغلال ، ان اصبحت منظمة تحرير فلسطين عضوا كامل العضوية في مجموعة عدم الانحياز ، وصارت عضوا في مجلس التنسيق لتلك المجموعة ، كما ان هذه المنظمة اصبحت تتمتع بالعضوية الكاملة في جامعة الدول العربية . وشاركت بهذه الصفة في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في القاهرة بتاريخ ٢٥ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٦ . يضاف الى ذلك ما تتلقاه منظمة تحرير فلسطين من المزيد من الاعتراف والمساندة على المستوى العالمي والاقليمي والثنائي علاوة على مشاركتها المتزايدة في المؤتمرات والنشاطات الدولية المختلفة .

اننا ونحن نبحث تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (والمعروفة بلجنة العشرين) ، والموزع في الوثيقة رقم (أ / ٣١ / ٣٥) ، ولا يسعنا الا ان نقدم اخلص تحياتنا وشكرنا لاجزاء اللجنة على ما بذلوه من مجهودات مخلصة ، في اداء المهمة الموكولة اليهم ، واخص بالذكر رئيسها : صاحب السعادة السفير ميدون فال سفير السنغال ، ومقررها : سعادة السفير فكتور جاويشي سفير مالطة .

ان تقرير اللجنة وما اتصف به من موضوعية واعتدال ، وما ارفق به من وثائق هامة ، قد وضع بين ايدينا مرجعا تاريخيا هاما ، يلقي الضوء على معالجة قضية فلسطين في الأمم المتحدة منذ البداية . اننا في الجمهورية العربية الليبية نؤيد الكثير من تحليلات وتوصيات لجنة العشرين ، وخصوصا عندما يؤكد التقرير على النقاط التالية :

أولاً - ان قضية فلسطين هي قلب ولب قضية الشرق الاوسط ، ومن ثم ، فانه لا يمكن تصور أى حل في الشرق الاوسط الا اذا اخذت الاماني المشروعة للشعب الفلسطيني وحقوقه بعين الاعتبار التام .

ثانياً - اقرار حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة غير القابلة للتصرف ، في العودة الى دياره وممتلكاته وفي تحقيق تقرير المصير والاستقلال والسيادة القومية ، وذلك ايماناً بان اعمال هذه الحقوق لعملاً كاملاً سيسهم على نحو حاسم في ايجاد تسوية شاملة ونهائية لأزمة الشرق الاوسط .

ثالثاً - اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلة الشعب الفلسطيني ، على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى ، على اساس قرارى الجمعية العامة رقم ٣٢٣٦ (د - ٢٩) ورقم ٣٣٧٥ (د - ٣٠) لاغنى عنه في جميع الجهود والمداولات والمؤتمرات المتعلقة بالشرق الاوسط والتي تتم برعاية الأمم المتحدة .

رابعاً - تأكيد المبدأ الاساسي الخاص بعدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة. وتأكيد ضرورة الجلاء الكامل والعاجل على الاراضي العربية المحتلة .

خامساً - تأكيد واجب ومسؤولية جميع المعنيين لتمكين الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم غير القابلة للتصرف .

سادساً - ضرورة قيام الأمم المتحدة وهيئاتها بدور موسع واكثر نفوذاً في العمل على تحقيق تسوية عاجلة لقضية فلسطين ، وانه على مجلس الأمن - بوجه خاص - اتخاذ التدابير المناسبة لتيسير ممارسة الفلسطينيين لحقوقهم في العودة الى ديارهم وارضيتهم وممتلكاتهم .

سيدى الرئيس بحث مجلس الأمن ، خلال الصيف الماضي ، هذه القضية تحت بند [مسألة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف] ، وذلك وفقاً للطلب الوارد في الفقرة الثانية من قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٧٦ (د - ٣٠) . ونظر المجلس في تقرير لجنة العشرين المقدم اليه ، تنفيذاً للفقرة السابعة من قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٧٦ السابق ذكره .

وقد درس المجلس المسألة نفي الفترة من ٩ الى ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٧٦ . واشترك في المناقشة ، علاوة على أعضاء المجلس ، حوالي ثلاثين دولة ، بالإضافة الى رئيس ومقرر لجنة العشرين وقدّم الى المجلس مشروع قرار معتدل في لفته واحكامه ، يؤكد حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير المصير ، بما فيها حق العودة والحق في الاستقلال والسيادة ، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة .

الا انه بكل اسف ، لم يستطع المجلس ان يعتمد المشروع ، وذلك بسبب سلبية صوت واحد ، صوت احد الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، فقد استعملت الولايات المتحدة الامريكية امتياز الفيتو - بل وأسات استعماله - لمنع صدور أى قرار من المجلس .

ان فشل مجلس الأمن في التوصل الى قرار بالخصوص ، بسبب التعنت والتحيز الامريكى ، يحتم على الجمعية العامة ان تواجه مسؤولياتها ، وذلك باتخاذ القرارات العادلة ، والاجراءات المناسبة ، الكفيلة بتأكيد حقوق الشعب الفلسطينى ، ووضعها موضع التنفيذ .

سيدى الرئيس ، ان الجمعية العامة ومجلس الأمن ، وبقية هيئات منظومة الأمم المتحدة ، قد اصدرت خلال الثلاثين سنة الماضية ، وحتى الان ، ما يزيد على مائتي قرار وتوصية ، بدون أن تتمكن من التوصل الى حل عادل لقضية فلسطين .

والسبب الرئيسى في فشل الأمم المتحدة - حتى بعد ان تغيرت تركيبة الجمعية العامة الى الافضل - يعود الى عناد وتعنت الحركة الصهيونية ، وغطرستها وغرورها ، يشجعها على اتخاذ هذا الموقف السلبي الرافض ما تتلقاه من مساعدة غير محدودة من بعض القوى الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية .

فالولايات المتحدة تدعي لنفسها دور الحكم في هذه القضية ، ولكنها في الواقع تشمل دورا منحازا للمؤسسة الصهيونية ، فهي خصم وحكم في نفس الوقت ، ويظهر هذا الانحياز الالامشروط واللامحدود الى جانب الصهيونية ، يظهر بالذات في ناحيتين أساسيتين أولا : تقديم المساعدات غير المحدودة الى اسرائيل ، والاستجابة الى كل طلباتها في المساعدة المالية أو الاقتصادية أو العسكرية الى درجة مبالغ فيها . وثانيا : رفضها حتى الآن الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، بالرغم من أن الأمم المتحدة ومعظم دول العالم بما فيها بعض حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية ، قد اعترفوا بمنظمة تحرير فلسطين .

اننا نعجب كيف تستطيع الولايات المتحدة ، أن تلعب دور الوساطة والتوفيق بين الأطراف المتنازعة ، اذا كانت لا تعترف بالطرف الأساسي في ذلك الصراع ؟ اننا نترك هذا السؤال للولايات المتحدة ، للرد عليه .

ان الولايات المتحدة - وهي تمثل القاعدة الخلفية ، والسند الأساسي للعدوان الصهيوني - تستطيع أن تفعل الكثير في سبيل التوصل الى حل عادل وسلمي للمشكلة ، اذا ما تخلت عن تحيزها غير المعقول للكيان الصهيوني .

اذا كان موقف الولايات المتحدة - بصفتها القوة الأولى التي تحمي وتفندى الكيان الصهيوني - يعتبر هاما في تأثيره في الأحداث ، وعلى فرص تحقيق السلام العادل والتقدم في منطقتنا ، تلك المنطقة الحساسة من العالم ؛ فان العالم أجمع ينبغي أن يتفهم الطبيعة العنصرية والتوسعية للصهيونية .

فهدف الصهيونية هو تهجير الملايين من اليهود الى فلسطين ليحتلوا المزيد من الأراضي وليطردوا المزيد من السكان العرب ، فالاستعمار الصهيوني هو استعمار استيطاني يتميز بالقسوة ، ولا يمكن أن توقعه أو تحد منه أية اعتبارات أخلاقية أو انسانية . ولهذا ينبغي أن يظهر العالم أجمع ، تضامنه مع الشعب الفلسطيني المجاهد ، وذلك بالعمل على وقف تيار الهجرة الأجنبية الى فلسطين المحتلة . فكل من يسمح بهذه الهجرة أو يباركها أو يشجعها أو يتفاضى عنها ، هو في الواقع - بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، بسوء نية أو عن حسن قصد - شريك في المؤامرة الصهيونية الاستعمارية ضد الشعب الفلسطيني .

ولهذا ، فاننا نهيب بجميع الشعوب المحبة للسلام أن تعمل ما في وسعها ، لوقف الهجرة الأجنبية الى فلسطين المحتلة ، تضامنا مع الشعب الفلسطيني المناضل ، ووقوفنا في وجه الفـسـزـو الصهيوني التوسعي .

ان التعايش الاسلامي المسيحي اليهودي ، في وطننا العربي ، هو تقليد وتاريخ ، كدرت صفوه الغزوه الاستعمارية ضد امتنا المكافحة ، وبرزت الصهيونية كحركة متعصبة متعجرفة ، ولدتها ظروف معينة في أوروبا ، ظروف غريبة علينا ولا علاقة لنا بها ، فاللإسلامية أو الحركة المضادة للسامية ، اخترعتها أوروبا ؛ وأريد لنا نحن العرب أن ندفع ثمنها . واضطهاد الدين اليهودي عرف في أوروبا وأريد لنا أن نكفر عنه بتقديم الشعب الفلسطيني ضحية لرضا عقد الذنب عند الأوربيين ، اننا نريد أن نذكر اليهود أن ما لاقتة اليهودية من اضطهاد في أوروبا ، من العصور الوسطى الى حرق ستينوزا الى قضية دارليفوس الى العنف النازي ، لم يقابل في بلادنا العربية الا التعاون والترحيب والحماية لليهودية . ألم يكن عصر اليهودية الذهبي ، هو عصر الامبراطورية العربية الإسلامية ؟ لقد كان اليهود في بلادنا اخوانا وأهلا صار منهم العلماء والوزراء والحكام .

اننا نخاطب أبناء الديانة اليهودية ، وخصوصا من ينتهي منهم الى أمتنا والى منطقتنا ، لنقول لهم أنه لا مستقبل لكم في أرضنا الا بالتفاهم والتراضي معنا ، انكم مفرربكم ، فانتم أدوات تستعملكم الصهيونية وتلعب بمقدراتكم قوى الاستعمار التي لا تحمل لكم بذرة من الحب أو الاحترام أو التقدير . ان الذين يوفرولكم الأموال والسلاح لطعن الأمة العربية في الصميم ، لا يريدون بكم خيرا ، وانما يدفعونكم دفعا الى قرار سحق ، فالأمة العربية لن تهزم ، والأمة العربية لن تسحق ، وفي النهاية سينزاح عن أرضنا الطيبة الاستعمار الصهيوني . وفي النهاية — كيهود — ستجدون في قلب الأمة العربية العام بالرحمة والكرم متسعا لكم . ان الصهيونية تريد اقناعكم باغتصاب أرض فلسطين مقابل معاداة مائة وخمسين مليون من العرب . انه رهان خاسر لا يجلب الا المزيد من المتاعب والآلام ، ان صداقة الأمة العربية خير وأبقى من مغامرة الاستعمار والتوسع في فلسطين .

السيد روسيدس (قبرص) (الكلمة بالانكليزية) : مرة أخرى ، تعرض علينا مأساة

الشعب الفلسطيني . لقد ولد جيل كامل من الفلسطينيين ونشأ في بؤس الحياة ، في

معسكرات اللاجئين ، في حين أصيبت المشكلة بالجمود لمدة ثلاثين عاماً في الأمم المتحدة ، وهي تزداد خطورة في المنطقة . ومرة أخرى ، يتجه اللاجئون الفلسطينيون بأنظار مؤلمة نحو هذه المنظمة على أمل انتهاء معاناتهم ويؤسهم الطويلين . وكما نعلم ، فإن مشكلة فلسطين ، هي جزء من مشكلة الشرق الأوسط . وخلال سلسلة من التطورات ، برزت هذه المشكلة الى مكان الصدارة . ويديهي أن الحل الحقيقي والدائم ، لمشكلة الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقه حتى تضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . ان الناحية الحيوية لتطبيق قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن هي الآن الشغل الشاغل للجمعية العامة ، ومجلس الأمن ؛ لأن إضافة قرارات أخرى جديدة لقرارات الأمم المتحدة التي لا تنفذ ، لم تساعد على حل المشكلة ، ولم تخفف - بأية طريقة - من الموقف المتدهور . لقد ازداد الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في العودة الى دياره وأراضيه ، كما يبدو من قرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د - ٢٩) ، الذي يؤيد مثل هذه الحقوق . لأنها بالفعل طبيعية جداً وأساسية ولا يمكن التصرف فيها . ومهما مر الوقت ، فلا يمكن أن يؤثر على حق الشعوب سواء في فلسطين أو قبرص أو في أي مكان آخر . فهي جزء لا يتجزأ من معايير النظام الدولي في عالم متحضر .

وان الموضوع له أهمية حيوية ، لانه يوصل الى جذور احترام الحقوق الاساسية للانسان وفي هذه الحالة حق كل الشعوب في ألا تطرد أو تستبعد من ديارهم وأراضيهم . وحب الوطن وحب الديار هو شعور انساني مقدس منذ فجر حضارة الانسان حتى اليوم . وكل الشعراء الكبار استلهموا هذا الشعور ، ومنذ هو مر حتى الوقت الحالي . اما كون انهم يضطرون الى العيش بعيدين عن ديارهم ، فهذا من بين أعمق معاناة الانسان ، والموقف المأساوي الناشئ من فقدان الفلسطينيين لديارهم انما يشكل جذور المشكلة ، مما جعل المشكلة مشحونة بالعواطف العميقة ، وحيث انها تركت دون الوصول الى حل عادل ، أصبحت من أخطر المشكلات المتفجرة في وقتنا .

وبسبب الطريق غير المرضي الذي اتخذته القضية ، فقد تولد انطباع بأن القوى وحدها هي التي تنتصر ، ولذلك فان تطورات في مناطق أخرى من الاقليم ، وفي العالم قد تأثرت تأثيرا ضارا فيما يتعلق بالأمن الدولي ، والنظام الدولي . وفي هذا المناخ الدولي المتدهور ، فان أعمال الارهاب والاختطاف أصبحت من الأعمال الشائعة في يومنا .

وان المشكلة الاساسية للاجئين الفلسطينيين في عام ١٩٤٧ ازدادت خطورة بحروب متقطعة ، وخاصة عام ١٩٦٧ ، وكان من نتيجتها اتساع رقعة الاراضي التي تحتلها اسرائيل ، وازدياد عدد اللاجئين الفلسطينيين نتيجة لاحتلال اسرائيل للضفة الغربية ، وقطاع غزة ، ونتيجة لهذه التطورات ، فان المشكلة التي كانت محدودة أصلا ، تطورت الى مشكلة ذات نطاق أوسع وهي مشكلة الشعب الفلسطيني بكيانه الحالي ، وهي قضية شعب بلا وطن يطالب بالعودة الى ديار أجداده ، تلك الارض التي اضطروا الى الخروج منها ، ولكي يمارسوا بحرية حقهم الثابت الذي لا يمكن التصرف فيه في تقرير المصير والاستقلال والسيادة .

في هذا الضوء الجديد للمشكلة ، فان عدم تنفيذ قرارات الجمعية العامة المتراكمة ، زادت من شعور الاحباط والمرارة ، وفي الوقت نفسه ، وعرت عدم فاعلية الأمم المتحدة ، وعدم قدرتها في تنفيذ قراراتها ، اذن ، فان ما نحتاجه لحل قضية فلسطين ، وقضية قبرص والقضايا الأخرى المماثلة ، هو التنفيذ الفعال لقرارات الجمعية العامة ، ومجلس الأمن حول هذه القضايا . وهناك ادراك متزايد اليوم ، في المجتمع الدولي ، بالنسبة للتبعات الخطيرة نتيجة الى الافتقار الى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ، وبصفة خاصة قرارات مجلس الأمن الملزمة حول المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين .

ان الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية ثقيلة فيما يتعلق بهذا الموضوع لأنها كانت الاداة التي ساعدت على خلق مشكلة الشرق الاوسط ، والتي تشكل الآن تهديدا للسلام والأمن الدوليين ، وهي تتحمل المسؤولية ، وذلك بسبب قرار التقسيم الذي أصدرته ، والذي تسبب - كما هو الحال في كل حالات التقسيم - في حالة من عدم الاستقرار واندلاع الحروب ، مما يزيد بذور الفرقة التي بذرها الاستعمار في المنطقة . لذلك فإنه على الأمم المتحدة مسؤولية خاصة لضمان تنفيذ القرارات التي أصدرتها لتصحيح هذا الوضع ، نظرا لعدم تنفيذ اسرائيل لقراراتها ، وهناك الزام بتنفيذ هذه القرارات فقد دعت من بين ما دعت اليه الى عودة كل اللاجئين الى ديارهم ، والى ممتلكاتهم ، مما يؤدي الى مناخ أفضل للتفاهم ، والامن في المنطقة ، ونحو ايجاد حل للمشكلة وخلال ذلك ، فان القرارات المتكررة الصادرة عن الأمم المتحدة تركت بلا تنفيذ ، وتم تجاهلها ، وكان من نتيجة ذلك زيادة العداوة والمرارة في الاقليم ، مما يضر بالمصالح الحقيقية للشعوب المعنية بما في ذلك شعب اسرائيل .

ونتيجة لعدم تنفيذ القرارات عبر السنوات ، فقد تدهورت المشكلة بدرجة خطيرة ، واتخذت أبعادها الحالية التي تنطوي على تهديد هذه القضية ، ليست بمنأى عن مشكلة مجلس الأمن الذي لم يرق حتى الآن بمهامه ، كما نص على ذلك الميثاق ، ضمانا للتنفيذ الفعال لقراراته حتى يحس العالم بشعور الأمن في الأمم المتحدة .

هذه مشكلة حيوية تؤثر على الأمم المتحدة ، والتي أصبحت غير قادرة على القيام بمسؤولياتها الاولى ، بموجب الميثاق من أجل المحافظة على السلام والأمن الدوليين ، أما والامر كذلك فان مشكلة الامم المتحدة وهي ذات نطاق أوسع تتعلق بالأمم المتحدة ، ويمكن معالجتها في اطار آخر وفي مكان آخر . وفيما يتعلق بهذا الموضوع يكفي أن أقول أن على الأمم المتحدة واجبا أدبيا وقانونيا ملزما ، لكي تشرع في تنفيذ قراراتها حول فلسطين . ان الجمعية العامة بقرارها ٣٣٧٦ (د - ٣٠) أنشأت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وأعطت لها تفويضا لكي تشرع الجمعية العامة في برنامج تنفيذي يمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه كما تأكد ذلك في قرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د - ٢٩) أي حقوقهم الثابتة التي لا يمكن التصرف فيها في العودة الى ديارهم وأراضيهم ، والتي اقتلعوا منها ، وشرذوا عنها ، وحقوقهم الثابت أيضا في تقرير المصير ، والسيادة والاستقلال .

هذه الحقوق لقيت اعترافا عالميا متزايدا ، ونتمنى أن يأتي اليوم الذي نتمكن فيه من تنفيذ هذه الحقوق . ان تقرير اللجنة يعكس جهودا شاملة فعالة ، لتنفيذ هذه الحقوق ، وبذلك نسهم في القضاء على الصعوبات الاساسية التي تمثل حجرة عثرة في تنفيذ حل مشكلة الشرق الاوسط . وان اللجنة تحت قيادة السفير فال في طريق القيام بمهامها شرعت بطريقة حكيمة مؤسسة عملها على الميثاق ، وكذلك قرارات الجمعية العامة ، ومجلس الأمن المختص بهذا الموضوع . كما أخذت اللجنة في اعتبارها أيضا حقائق اليوم بالنسبة للموقف ، وذلك دون تجاهل المعايير الاساسية للقانون الدولي المعاصر ، فيما يتعلق بعدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة ، وعدم قبول المواقف الناشئة عن احداث تغييرات بالقوة في الطابع السكاني لبلد من البلدان .

حتى قبل الأمم المتحدة ، فان مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة أنشئ عالميا ، فان اعلان كانون الثاني /يناير عام ١٩٣٢ أرسى التزاما بهذا المبدأ ، ألا وهو :
 " ان الولايات المتحدة ، لم تقبل في أى ظرف من الظروف ، في أى جزء من العالم ، احتلال أو أى تغيير نتيجة للقوة " .

وفي ١١ آذار/مارس عام ١٩٣٢ فان جمعية عصبة الأمم أقرت هذا المبدأ بالعبارات التالية :
 " واجب على أعضاء عصبة الأمم ، ألا يعترفوا بأى موقف ، أو اتفاقية ، أو معاهدة يمكن أن تتحقق بالقوة ، أو بأية وسيلة تتعارض مع مبادئ عصبة الأمم ، أو اتفاقية باريس أو القانون الدولي " .

وفي الوقت الراهن ، فان هناك اعمال تنتهك القانون الدولي وتنتهك ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، ويجب ان تدان عالميا ، ولا يمكن ان تخلق مواقف سليمة أو مقبولة . وفي هذا المجال ، فان مجلس الأمن في اجتماعه في الاسبوع الماضي بتاريخ (١ تشرين الثاني/نوفمبر ، تعهد باتفاق الراي ، باصدار اعلان يقضي ضمن ما يقضي به ، بأن الاجراءات التي تتخذ لتغيير الطابع السكاني او الطابع الجغرافي لمنطقة ما وخاصة انشاء المستوطنات ، هي أمر يجب أن يندد به بقوة . ان مثل هذه الاجراءات التي لا تقوم على اساس قانوني ، لا يمكن ان تمس نتيجة السعي من اجل ايجاد حلول سلمية لمشاكل تشكل تهديدا للسلام (S.FV.1969,P.26) هذا البيان صدر ، للاشارة الى الموقف القائم في فلسطين ولكنه يصدق ايضا على مشكلة قبرص والحالات الاخرى المماثلة .

ان اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، في الوقت الذي ترسي عملها على مسوغات هذه القضية ، اظهرت القدر المطلوب من المرونة في توصياتها ، حتى يمكن تطبيق هذه التوصيات بطريقة واقعية . ويجب ان نشير في هذا المقام ، الى ان الاسهام البناء من جانب منظمة التحرير الفلسطينية قد سهل عمل اللجنة في تناولها المعقول لهذه التوصيات . ان البيان الواضح الشامل الذي القاه السيد فال رئيس اللجنة ، يشكل عرضا بناء لعمل اللجنة . وقد أكمله ذلك البيان الممتاز للمقرر السيد غانس ، الذي اسهم ايضا اسهاما طيبا في هذا المجال . ومع حسن النية من جانب كل الاطراف المعنية فيما يتعلق بالحلول المعقولة ، فان اللجنة يمكنها ان توجد حلا دائما وعادلا وتضمن السلام والأمن في رقعة كبيرة للدول في هذه المنطقة .

السيد مدني (السودان) : سيدى الرئيس ، سأحدث باختصار ~~شديد~~ وأود

منذ البداية باسم وفد السودان ، ان اضم صوتي الى زملاء الذين اعربوا عن شكرهم وتقديرهم الى السفير ميدون فال سفير السنغال ، ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وكذلك لزملائه اعضاء اللجنة ، ذلك على انجازهم الكبير وتقديرهم القيم ، وتوصياتهم الهادفة البناءة ، التي كانت خلاصة جهد عظيم ، وعمل دائب . نحن نستحق منا جميعا الاشادة والثناء .

لقد جاء التقرير موضوعيا وواقعي في عرضه وتحليله وتناوله لجذور القضية وتطوراتها المختلفة .

وجاء متفقا في مضمونه مع قرارات هذه المنظمة ، فيما يتصل بقضية فلسطين ، وهي قرارات نعلم جيدا ان اسرائيل تتجاهلها وترفضها ، الامر الذي يشكل تحديا خطيرا للامم المتحدة ومبادئ ميثاقها يستوجب منا جميعا الحسم والردع بجدية تصحيح اخطاء الماضي الجسيمة ، وتعبير دالي شعوب العالم ثقتها في آمالها المعقودة على منظمة الامم المتحدة في تطبيق رسالتها ، وتحقيق اهدافها السامية .

سيدى الرئيس رغم ان الموضوع الذى نناقشه الان يمثل اسبقية قصوى في اجندة الجمعية العامة لهذه الدورة ، فلست ارى ضرورة كي استذكر معكم خلفيات قضية فلسطين ، وملاساتها وتطورات مراحلها التاريخية المختلفة ، فكل هذا تاريخ مقروء ومسجل في وثائق هذه المنظمة منذ نشأتها وحتى يومنا هذا ، وهو تاريخ يشهد بفداحة الظلم الذى ألحق بشعب عريق أصيل ، تأمرت عليه قوى الاستعمار والصهيونية . . وسلبت أرضه وطردته من وطنه . . وحرمته من كل حقوقه الانسانية ، والسياسية ، ليعيش لاجئا في الخيام . مشتتا في ارجاء العالم .

وحقائق هذا التاريخ ، سيدى الرئيس ، مسجلة بايجاز دقيق في تقرير لجنة العشرين باسلوب موضوعي ناضج ، لا عاطفة فيه أو ميول ، تسنده وقائع وقرارات اجازتها هذه المنظمة وظلت طوال ما يقرب الثلاثين عاما ، بلا تنفيذ لان بعض الدول الكبرى لم ترتفع الى مستوى المسؤولية التاريخية . واستمرت استخدام حق النقض في كل امر يتعلق بحق شعب فلسطين في سيادته الوطنية وفي تقرير مصيره ، وتحقيق استقلاله واستعادة ارضه ، حارمة بذلك المجتمع الدولي من تنفيذ ارادته . ورغبته . تاركة المجال لاسرائيل لتتمادى في غرورها وعنادها وتحديها لهذه المنظمة .

ارجو ، سيدى الرئيس ، ان استعرض معكم بعض فقرات تقرير اللجنة علّ في ذلك تذكرا لهذه المنظمة ، وفرصة نادرة تمكنها من الوقوف على انجازاتها ، عبر تاريخها الطويل لتحديد اين اصابته وأين أخطأت . . ولماذا اخطأت ؟

اشير بصفة خاصة الى الفقرة (١٨) من موجز مداوات اللجنة صفحة " ٦ " وجاء فيها ان حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير المصير ، لا يمكن ان تمارس الا في فلسطين نفسها ، وتبعاً لذلك فان ممارسة الحق الفردى الفلسطيني في العودة الى دياره ، هي شرط لا غنى عنه لممارسة هذا الشعب لحقوقه في تقرير المصير . . وفي الاستقلال والسيادة القوميين .

وجاء في الفقرة (١٩) . . ان على اسرائيل واجبا ملزما بالسماح بعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين ، الذين نزحوا نتيجة للأعمال الحربية في عام ١٩٤٨ و ١٩٦٧ . وهذا الواجب نابع من موافقة اسرائيل موافقة لا تحفظ فيها على احترام التزاماتها المترتبة عليها بموجب ميثاق الامم المتحدة ، ومن تعهد ها الصريح لدى تقديمها طلب الانضمام لعضوية الامم المتحدة ، بتنفيذ قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ (د - ٢) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ . . الذي يقضي بصيانة حقوق العرب الفلسطينيين داخل اسرائيل ، والقرار ١٩٤ (د - ٣) المؤرخ في ١١ كانون الاول /ديسمبر ١٩٤٨ ، المتعلق بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى ديارهم ، أو اختيار التعويض عن ممتلكاتهم . . وقد انعكس هذا التعهد ايضا بوضوح ، في قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٣ (د - ٣) .

ولنتساءل ، سيدى الرئيس ، ماذا تحقق لشعب فلسطين من قرارات هذه المنظمة منذ نشأتها والتي بلغت في مجموعها ١٨٨ قرارا . . والاجابة على هذا التساؤل حية وماثلة أمامنا . . فمنذ أن اتخذت الجمعية العامة قرارها الظالم رقم ١٨١ (د - ٢) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٤٧ . . تعرض شعب فلسطين الى حملة جائرة من التشريد والتصفية والقتل . . فاسرائيل التي أقامت دولتها اثما وعدوانا ، لم تكف بما قدمه لها قرار التقسيم من مغانم في أرض فلسطين ، بل سعت في بربرية ووحشية ، لتحقيق مطامعها التوسعية في كل أرض فلسطين . . ثم ذهبت أبعد من ذلك في عدوانها الفادى عام ١٩٦٧ لتحتل أراضي دول أعضاء في هذه المنظمة . . ولا تزال اسرائيل تمارس في الأراضي العربية المحتلة أبشع أنواع الحق ضد سكانها الأبرياء من رجال ونساء وأطفال ، لتفرض سيطرتها ارهابا وتخويفا . . لتقيم مستعمراتها مؤكدة بذلك طبيعتها العدوانية ونواياها التوسعية .

ولم تقنع اسرائيل بكل ما فعلته في أرض فلسطين وغيرها من الأراضي العربية المحتلة ، بل راحت تبسط يدها للنظام الوحشي العنصرى البغيض في جنوب افريقيا عونا له في مجازره ومذابحه . . وما التحالف الوثيق القائم بين تل أبيب وهريتوريا الا الدليل الساطع على سياسة اسرائيل العنصرية وطبيعتها العدوانية وعزمها على المضي في تفكيرها الضيق المحدود وغرورها الأجوف تحديا للمجتمع الدولي وارادته الغالبة .

سيدى الرئيس ، مع كل ذلك . . لا زالت هنالك أصوات ترتفع في هذا المحفل مطالبة بضممان سلامة اسرائيل - وهي المعتدية - وحققها في أن تعيش داخل حدود آمنة - وهي تحتل أرض الغير بالقوة المسلحة - مستجيبة بذلك للدعاية الصهيونية التي تستجدي العواطف وتتحدث عن اسرائيل - المستضعفة المهددة بالفناء - وعن اضطهاد العرب لليهود . . صحيح ان اسرائيل تواجه أزمة عميقة ولكن ليس فيما تدعيه من تهديد بالفناء واضطهاد لليهود . . ولكنها تواجه أزمة نفسية ، حتى أن أصدقاءها كما يقول أحد المشققين اليهود " يخشون على اسرائيل من نفسها " .

ان مثل هذا النفاق والخداع لن يفوت على حسن ادراك المجتمع العالمي ، فقد استمعتم من هذا المنبر قبل عامين لقائد الثورة الفلسطينية المناضل ياسر عرفات وهو يعرض قضية شعبه بكل أبعادها ، بأسلوب موضوعي وروح ثورية عالية لا تعرف الحقد ولا تسيطر عليها آلام وذكريات الماضي

المريّة ، وهو يرحب بالسلام العادل وينادي بقيام دولة فلسطين العلمانية الديمقراطية . . كما استمعتم قبل أيام الى المناضل فاروق القدومي يؤكد من جديد تطلعات شعب فلسطين وحقه في أرضه وبلده . . وحقه في تقرير مصيره وسيادته .
هذا هو أسلوب الثورة الفلسطينية . . دافعا عن الحق . . تمسكا بالمبادئ الشريفة . . سعيا للسلام .

قلت هذا هو موقف الثورة الفلسطينية . . فما هو موقف اسرائيل ؟

الى جانب تحدى اسرائيل لكافة قرارات الأمم المتحدة . . فانها تستمر في انشاء المستوطنات الجديدة في الأراضي الفلسطينية المغتصبة ، وفي الأراضي العربية المحتلة أيضا . . بل هي في الواقع (حسب قانون العودة الشهير) تشجع كل اليهود في العالم بالهجرة الى اسرائيل في حين تمنع المهاجرين العرب من العودة الى وطنهم في الأراضي المحتلة .
سيدى الرئيس ، ان ثورة فلسطين التي أكد شرعيتها القرار التاريخي لهذه الجمعية رقم ٣٢٣٦ (د - ٢٩) لتكتسب كل يوم مواقع جديدة في مسيرة كفاحها من أجل استعادة حق الشعب الفلسطيني في أرضه - وحقه في تقرير مصيره .

سيدى الرئيس ، أمام منظمتنا الآن فرصة يجب اغتنامها كي لا ترفض نداء من جاءها بغصن الزيتون الأخضر وهو يردد " ان الحرب تندلع من فلسطين والسلام بيد أبن فلسطين " .
ان هذه المنظمة تدرك الآن أن قضية فلسطين هي جوهر الأزمة في الشرق الأوسط ، وأن الطريق سيكون صعبا وشاقا أمام أية تسوية للأزمة لا تأخذ في الاعتبار تطلعات شعب فلسطين وحقه في تقرير مصيره واستقلاله . . ونيل حقوقه الكاملة وغير القابلة للتصرف .

سيدى الرئيس ، تطرح قضية فلسطين للبحث في هذه الدورة في مرحلة تمثل - في تقديرنا - مرحلة تاريخية هامة يتعين علينا أن نقف فيها وقفة حساب ومراجعة . . فان قضية فلسطين ليست قضية لاجئين وليست قضية اغاثة ورعاية مادية وصحية كما يحلو لسفير اسرائيل أن يسميها . . انها قضية شعب سلب حقه وولائه ، انها قضية شعب يطلب استعادة حقه في أرضه وفي تقرير مصيره وسيادته الوطنية ان ثقتنا وثقة أجيالنا المقبلة في الأمم المتحدة تفرض عليها واجبا طحا . . وهو أن تشرع فوراً في تصحيح أخطاء الماضي وتصحيح كل ما ارتكب باسمها ومن منبرها هذا من مظالم في حق شعب فلسطين وفي حق قضيته العادلة .

السيد السفار (البحرين) : السيد الرئيس ، مضى أكثر من ثمانية وعشرين عاماً منذ أن تبنت هذه المنظمة القرار المشؤوم الذى نص على تقسيم فلسطين وإنشاء الكيان الصهيوني في تلك الأرض . فمنذ عام ١٩٤٨ حتى هذا التاريخ ومنطقة الشرق الأوسط لم تعرف الاستقرار بسبب الاعتداءات المستمرة التي تشنها إسرائيل على البلدان العربية المجاورة واحتلال أراضيها . لقد عجزت الأمم المتحدة خلال هذه الفترة عن تنفيذ القرارات التي اتخذتها من أجل حل المشكلة الفلسطينية وإعادة الاستقرار الى المنطقة ، وذلك بسبب عناد إسرائيل واصرارها على البقاء في الأراضي التي تحتلها بحجة أمنها وسلامتها . ولقد تمادت في تجاهلها لقرارات الأمم المتحدة التي تهدف لحل الأزمة معتمدة في ذلك على الدعم المادى والعسكرى الذى تقدمه لها بعض الدول الغربية .

ان هذا الدعم ليس من شأنه أن يشجع إسرائيل على العناد والاصرار في استمرار احتلالها للأراضي العربية فحسب بل يساعدها على القيام باعتداءات متكررة على البلاد العربية .

في يوم الاثنين الماضي قدم لنا بكل دقة وجدارة السيد فال سفير السنغال بصفته رئيساً للجنة العشرين التقرير الذى أعدته اللجنة والتي شكلت بمقتضى القرار ٣٣٧٦ (د - ٣٠) لوضع برنامج يرمي الى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف . ان هذا التقرير عبارة عن حصيلة جهود كبيرة بذلتها اللجنة طوال الفترة التي عملت فيها من أجل اعداده . واننا نعتبره وثيقة تاريخية حيث أنه تضمن خلاصة الجهود التي بذلتها الجمعية العامة خلال فترة تزيد على ربع قرن من أجل ايجاد حل للمشكلة الفلسطينية ، دون أن تحقق أى نجاح فعلي يذكر وذلك للموقف العدائى الذى اتخذته إسرائيل ومحاولاتها المستمرة الهادفة لوضع العراقيل أمام تنفيذ القرارات التي ترمي لايجاد حل للأزمة ، من أجل أن تجعل من احتلالها للأراضي العربية أمراً واقعاً . ان وفدى يسره أن يقدم شكره الى رئيس وأعضاء لجنة العشرين لما قاموا به من جهود متواصلة وتكريس وقتهم لاعداد هذا التقرير في الصورة التي قدمها لنا رئيس اللجنة .

كما انني أحبي منظمة التحرير الفلسطينية للموقف المعتدل الذي اتخذته حيال أعمال اللجنة في الوقت الذي رفضت فيه اسرائيل التعاون معها على الرغم مما تردد في جميع المحافل الدولية من أنها تسعى دائما لايجاد السلام في المنطقة . اننا نعرف جميعا ماهو نوع السلام الذي تريده اسرائيل . ان السلام الذي تنادي به اسرائيل هو في نظرها الاعتراف ببقائها في المناطق المحتلة غير أن هذا لن يتحقق أبدا .

ان الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل في المناطق العربية منذ عام ١٩٦٧ ، تهدف جميعها الى ضم هذه المناطق . وقد شملت هذه الاجراءات مصادرة أراضي وأماكن الشعب الفلسطيني واقامة المستوطنات الاسرائيلية وتغيير معالم تلك المناطق يضاف الى ذلك سياسة القمع التي تمارسها السلطات الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني . ان اجراءات مثل هذه لا تدل مطلقا على رغبة اسرائيل في ايجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية .

ان الاحداث التي جرت في تلك المناطق خلال هذا العام مازالت في أذهاننا . لقد كانت تلك الاحداث ثورة ضد سياسة الضم التي اتخذتها سلطات الاحتلال الاسرائيلي حيث عبر الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة عن رفضه لتلك السياسة ومقاومته للمخططات التي تهدف الى تغيير معالم تراثه ومحو هويته كما عبر أيضا عن تصميمه على التحرر من الاحتلال الاسرائيلي رغم وحشية القمع التي تتبعها قوات الاحتلال . ان مقاومة الاحتلال حق شرعي وواجب وطني لجميع الشعوب . وان الشعب الفلسطيني من حقه أن يقاوم الاحتلال كغيره من الشعوب .

ان من واجب هذه الجمعية ليس فحسب شجب الاحتلال بل من واجبها أيضا ايجاد التدابير العملية من أجل انهاء ومساعدة الشعب الفلسطيني في استرداد حقوقه المشروعة وعودة اللاجئين الى ديارهم تمشيا مع ما اتخذته هذه المنظمة من القرارات ازاء هذه المشكلة .

لقد رفعت لجنة العشرين توصياتها الى مجلس الامن في شهر حزيران /يونيه الماضي وذلك عن طريق الامين العام للنظر فيها واتخاذ قرار بشأنها الا أن مجلس الامن لم يستطع أن يتخذ قرارا بسبب معارضة أحد الاعضاء الدائمين ، وذلك على الرغم مما تضمنه التقرير من عناصر واقعية وايجابية . والجمعية العامة مدعوة هذا اليوم لاتخاذ موقف حيال هذا التقرير بعد فشل مجلس الامن في اتخاذ قرار ملائم بشأنه .

ان التقرير يتضمن خلاصة لكثير من القرارات البناءة والموضوعية التي أقرها مجلس الامن والجمعية العامة خلال السنوات الماضية . وهذه القرارات يعتمد معظمها على مبدئين أساسيين واللذين هما : بدونهما لا يمكن ايجاد حل للقضية الفلسطينية . وهذان المبدآن هما :

أولا - حق الشعب الفلسطيني في العودة الى دياره

ثانيا - حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير

ان هذين المبدئين في نظرنا عنصران أساسيان لا ايجاد أية تسوية للقضية الفلسطينية . ان مندوب اسرائيل الذى يتحدث دائما عن رغبته في السلام لم يعلن في أى وقت عن استعداد له لقبول هذين المبدئين اللذين هما أساسا جوهريا لمشكلة الشرق الاوسط . وان أرادت اسرائيل السلام الدائم فعليها أن تخلق جوا ملائما في المنطقة وأن تعترف بهذين المبدئين الأساسيين . غير أن الدلائل الحاضرة والسياسة العنصرية التوسعية التي تنتهجها السلطات الاسرائيلية لا تشير مطلقا الى رغبة اسرائيل في حل الازمة في الشرق الاوسط .

اننا نعتقد بأن التقرير الذى قدمه رئيس اللجنة بكل أمانة لهذه الجمعية يتضمن جميع الوسائل المناسبة والطرق الكفيلة بتطبيق هذين المبدئين . واننا نرى أن البرنامج المقترح بشأن تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف والذى ورد في التقرير واقعي لانه يأخذ بعين الاعتبار الحالة الراهنة في فلسطين ومنطقة الشرق الاوسط . وعلى الرغم من أن وفدى لا يتفق تماما مع كل ما جاء في التقرير الا أنه يعتقد بأنه يتضمن عناصر ايجابية تعتبر مطلقا لا ايجاد حل شامل لمشكلة الشرق الاوسط .

ان وفدى يرحب بمشاركة وفد منظمة التحرير الفلسطينية في هذه المناقشة ويود أن يعرب عن ارتياحه للموقف الايجابي الذى اتخذته منظمة التحرير الفلسطينية بالنسبة الى التوصيات التي تضمنها تقرير اللجنة . ان مشاركة وفد منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الوحيد الشرعي للشعب الفلسطيني في أى مؤتمر يعقد من أجل بحث قضية الشرق الاوسط وعلى قدم المساواة بالاطراف الاخرى لهو أمر ضرورى وواقعي ويتفق مع قرار الجمعية العامة رقم ٣٢٣٦ (د - ٢٩) و ٣٣٧٥ (د - ٣٠) و ٣٣٧٦ (د - ٣٠) ، كما أن ذلك يتمشى مع ما اكتسبته منظمة التحرير الفلسطينية من مكانة دولية تؤهلها لهذه المسؤولية . علاوة على ذلك أنه من حق الشعب الفلسطيني أن يكون ممثلا في أى مؤتمر يعقد لبحث مشكلته .

وأخيرا أود أن أشير الى أن الوثيقة التي هي موضوع البحث في هذه الدورة تعالج أزمة الشرق الاوسط من جذورها الا وهي مسألة فلسطين . وان أى جهد مهما كان ومن أية جهة كانت من أجل ايجاد حل دائم لمشكلة الشرق الاوسط لا يعطي اعتبارا لحق الشعب الفلسطيني لن يتم له النجاح . لذا فاننا نأمل بأن الجمعية العامة ستنتهز هذه الفرصة لتؤكد على التوصيات التي وردت في تقرير اللجنة وتطلب من مجلس الامن اتخاذ التدابير الفعلية لاقرارها وذلك تلبية لرغبة الاغلبية في هذه المنظمة التي تسعى لاقرار سلم عادل وابعاد الحروب والدمار من منطقة الشرق الاوسط لكي يعود السلام والاستقرار في المنطقة وتعود الطمأنينة الى الشعب الفلسطيني ليعيش كغيره من الشعوب بكرامة في وطنه .

السيد كينيي (اوغندا) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أبدأ حديثي بالاعراب عن شكرى للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، مهنئاً هذه اللجنة على التقرير الوارد في الوثيقة (A/31/35) الذى د رسنه بعناية وباهتمام بالغ . أود أيضاً أن أعرب عن شكرنا لأمين عام هيئة الامم المتحدة لتقدمه التقرير الوارد في الوثيقة (A/31/271) الخاص بنفس الموضوع، وللجهود المستمرة التي بذلها ليجاد حل عادل و دائم لمشكلة الشرق الأوسط . يود وفدى أيضاً أن يشيد بكل من تحدثوا قبلي خاصة ممثل منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين ، وذلك للمساعدة القيمة التي قدموها في البحث عن حل عادل و دائم لمشكلة فلسطين . ان هذه التقارير تبين بوضوح أن قضية فلسطين ما زالت مسألة متفجرة ، وأنها أساس أزمة الشرق الأوسط . في الوقت الذى نناقش فيه موضوع فلسطين ، فان الفلسطينيين يعانون من الفقر بسبب استمرار العدوان الصهيوني ضد عم خلال الـ ٢٨ سنة الماضية ، وبسبب الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية .

ان منظمة الوحدة الافريقية وبلدان عدم الانحياز في مؤتمرات القمة العديدة أصدرت قرارات يعبرون فيها عن التأييد والتضامن مع الشعب الفلسطيني في كفاحه المشروع لاستعادة حقوقه القومية غير القابلة للتصرف . ان مجلس الامن والجمعية العامة للامم المتحدة أصدرت العديد من القرارات التي تدعو اسرائيل الى التعاون في حل النزاع في الشرق الأوسط وأن تنسحب من الأراضي العربية المحتلة . ان الصهاينة وعدم يستغلون تعاطف العالم مع اليهود الذين عانوا الاضطهاد في بعض البلدان الأوروبية استولوا على أراضي شعب آخر عم الفلسطينيين وطردوهم واضطروهم الى العيش في المنفى في الخارج . في حين أنهم أقاموا ما يسمى بدولة اسرائيل في فلسطين . وليس عنالك شك في أن هذا الاجراء كان اجراءً خاطئاً ، وحاولت اسرائيل أن تصحح المظالم التي ارتكبت بحقها بارتكاب مظالم بحق الفلسطينيين ويؤمن وفد بلادى بأن اسرائيل يجب أن تعترف بالحقوق الثابتة للفلسطينيين التي لا يمكن التصرف فيها ، وأن تنسحب من كل الأراضي العربية المحتلة لأنه لا يمكن تصحيح خطأ بخطأ آخر . وقد تمادت اسرائيل الى حد قولها أن المستعمرات التي أقامتها في الأراضي المحتلة لن تزال . ويتساءل المرء لذلك ، ما اذا كانت اسرائيل تفكر بجدية في أنها ستعيد تلك الأراضي الى ملاكها الحقيقيين . فبسبب تصرفات اسرائيل هذه ، وبسبب

سياساتها التوسعية وموقفها في الشرق الاوسط ، فان أوغندا تؤكد من جديد شذوذية كفضاح الفلسطينيين ، والشعوب العربية الاخرى لتحرير أراضيهم بكل الوسائل المتاحة لها .

ومن الامور الأساسية في حقوق الفلسطينيين الثابتة التي لا يمكن التصرف فيها ، حقهم في العودة الى اراضيهم ، واستعادة ممتلكاتهم ، وحقهم في تقرير المصير دون أى تدخل أجنبي ، وحق ممارسة سيادتهم في أراضيهم ، وحقهم في إقامة أمة مستقلة . ومن قبيل السخرية أن اسرائيل التي تتحدث كثيرا عن الصعاب والمعاناة التي عاناها اليهود خلال الحرب العالمية الثانية تنزل نفس المعاملة بالفلسطينيين ، كما لو أن الفلسطينيين هم المسؤولون عن معاناة اليهود .

ومع ذلك ، فان وفد بلادى واثق من أن اسرائيل ما كان يمكن أن تكون في موقف يسمح لها بارتكاب هذه الفضائح ضد الفلسطينيين ، وفي الوقت نفسه ، تتحدى كل المجتمع الدولي لولا التأييد الكامل الذى تتمتع به من القوى الامبريالية . وبسبب ذلك التأييد فان اسرائيل ما زالت غير راغبة في التعاون لايجاد حل عادل ودائم لمشكلة الشرق الاوسط . أما غطرسة اسرائيل ورفضها الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة يشكل تهديدا للسلام والامن الدوليين ، وتنتهز اوغندا هذه الفرصة ، لكي تدعو مرة اخرى ، تلك البلدان التي تؤيد اسرائيل وتشجعها على شن اعتداءات ضد جاراتها أن يغيروا من مواقفهم حتى يمكن ايجاد حل عادل ودائم . ومما هو محل اعتبار أن اوغندا سوف تؤيد أى اجراء يتخذ في الجمعية العامة يهدف الى تحقيق حل دائم لمشكلة الشرق الاوسط ، وذلك بالاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين وانسحاب اسرائيل من كل الاراضي العربية التي تحتلها بقوة السلاح .

السيد مونجو (الكونغو) (الكلمة بالفرنسية) : وأنا أتحدث في هذه المرحلة المتأخرة من المناقشة بشأن قضية فلسطين ، وقد قاربت هذه المناقشة على الانتهاء فان وفد بلادى لا يود أن يلقي أى خطب مفصلة . لذلك فان كلمتي سوف تقتصر على اعادة تأكيد موقف حكومة بلادى حول هذا الموضوع المأسوى لشعب فلسطين الذى لم يلق الا المهانات والمذابح ، شعب يمضى من خريطة العالم ، وتحاول بعض القوى القضاء على قوميته .

ان مشكلة فلسطين ليست ظاهرة جديدة ، بل على العكس فان موضوع هذه المشكلة ، معروفة أسبابه ومظاهره فهو تاريخ شعب عانى من غطرسة الاستعمار الجديد وحالات السيطرة الصهيونية بينه وبين ممارسة حقه في تقرير مصيره والعودة الى دياره ، واضطر الى التشرذم كما كانت الشعوب اليهودية من قبل . ان القضية تظهر لنا الآن الصورة السيئة للامبريالية وأحد مظاهرها في الشرق الأوسط ، هي اسرائيل . وليس هناك تشكيك في أن فلسطين تنتمي للفلسطينيين وان لهم حقا ثابتا لا ينازع للعيش في سلام في فلسطين الديمقراطية .

وفي عدد من المناسبات فان منظماتنا حاولت دون طائل أن تحل مرة واحدة والى الأبد مشكلة عودة الفلسطينيين الى ديارهم بعد تشردهم أثر حرب عام ١٩٤٨ . وليس هناك شك في ان مبادرة هذه المنظمة قد قبلها المجتمع الدولي . ولكن كل القرارات التي اتخذت وطأتها حكومة اسرائيل بالأقدام وأسهمت بوحشية في جعلها عديمة الجدوى وذلك بالدخول في سياسة توسعية تزعج الدول العربية المجاورة ولا يستطيع أحد أن يقول اليوم الى أى مدى يمكن أن يذهب جنون التوسع الاسرائيلي في الشرق الأوسط .

لذلك فان الحكومة الاسرائيلية وحدها بالاضافة الى حكومة افريقيا الجنوبية ، تقف في وقاحة ضد المجتمع الدولي تثير الدمار والدموع وترفض بعناد أن تفكر بجدية أو أن تحاول جادة في اقامة سلم مع جيرانها أو حتى وضع خطط لهذا السلام .

ان أعمال العدوان ضد شخص الانسان في افريقيا الجنوبية ، لا تختلف في النهاية عما يعانيه السكان الفلسطينيون المقيمون حاليا في الأراضي التي احتلتها اسرائيل . وتتماثل أعمال النهب والامتهان من جميع النواحي سواء حدثت في جوهانسبرغ أو القدس . وفي الحالتين فان الغرض المنشود هو الابقاء على عدد المواطنين داخل نطاق نسبة معينة يقال عنها معقولة كيما يتسنى دوام السيطرة عليهم .

ان وفدى يعلن من فوق هذا المنبر ان السلام والأمن الدوليين سوف يتعرضان لخطر عظيم في الشرق الأوسط . ولا يمكن أن نتخيل ما يعانيه الشعب الفلسطيني نتيجة للخرافات التي تروجها الحكومة الاسرائيلية التي يبدو انها نسيت ان الشعب الاسرائيلي قد تعرض لتهديدات ولاضطهاد وانه كان يجب أن تكون أقل وحشية حتى لا تترك للشعب الفلسطيني طريقا سوى اللجوء الى الكفاح المسلح حتى يشهد ذلك الشعب الذي تمثله هنا منظمة التحرير الفلسطينية ، استعادة حقوقه المشروعة . وليس هدفنا هنا أن نبرر العنف . فلا يوجد شخص في هذه الجمعية لا يحب السلام والأمن ولكن من الضروري أن نتحلى بالشجاعة لكي نقول اننا لا يجب أن نواصل اتخاذ موقف متحيز . انكم تدعون العنف اذا جرت ممارسته خارج ميدان المعركة الفلسطينية ، بيد انكم مستعدون للتسامح ازاءه اذا كان هذا العنف موجها في فلسطين ضد الفلسطينيين أو ضد خصوم اسرائيل . ان السلام يجب أن يكون عاما لا يتجزأ . وفيما يتعلق بنا فلا يوجد علاج سوى اقتلاع جذور الشر لكي نبحث عن الوسائل والأساليب التي تحقق في أقرب وقت ممكن حق الشعب الفلسطيني في ممارسة حقوقه الثابتة وغير القابلة للتصرف فيها . وطالما استمرت حكومة اسرائيل في عنادها للقضاء على الشعور القومي فلن يكون لهذا الشعب من خيار سوى أن يحطم بكل طريقة ممكنة وصمة وجود غير عادل . ولا مجال هنا لمسألة القضاء على أى شخص ، ولا سبيل الى مسألة تهديد دولة اسرائيل بوجودها . ولكنه يتعلق باقامة جو يؤدي الى انتهاء حالة الحرب في الشرق الأوسط ، واضعين في أذهاننا اننا في قلب هذه المأساة نجد مشكلة حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف ، التي لا يمكن التصرف فيها ، بالعودة الى ديارهم . لذلك فان دعمنا لهذه المسألة العربية قائم على مبادئ العدالة والكرامة والمساواة ، وهي وحدها كفيلة باقامة سلام عادل ودائم بين شعوب الشرق الأوسط .

وقد حان الوقت لاسرائيل لكي تقنع نفسها بأنها لا يمكن أن تبقى على الوضع الراهن الى ما لا نهاية لا بالقوة ولا بالصهيونية ولا بالتوسع ، ووفقا لقرارات الأمم المتحدة فان حكومة اسرائيل يجب أن يطلب اليها سحب القوات التي تحتل الآن الأراضي العربية . وهذا الجلاء أو هذا الانسحاب في رأينا هو الشرط الأول لاعادة توطين اللاجئين ، وعودتهم الى ديارهم .

ان مساعدة المجتمع الدولي ، والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة ستكون ضرورية لتحسين الظروف المادية للفلسطينيين ولتسهيل اعادة توطينهم خاصة اذا ما وجد ضمان للسلام .

وعلى أية حال فان وفد ي يرغب في أن يقدم تأييده الكامل لتقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، تلك الوثيقة التي تتضمن أحكاما سليمة ، نحن مقتنعون بانها ستكون مرشدا لقرار الجمعية العامة .

واسمحوا لي أن أعبر للجنة عن ارتياح وفد بلدي وأن أقول اننا نشعر بالتقدير العظيم لرئيسها صديقي وأخي السفير فال من السنغال ، فان موضوعيته واخلاصه لقضية العدالة والسلام نعرفها تماما وقد عهدنا لها فيه دائما .

لقد فات وقت الصبر . وأصبح من الضروري علينا أن نسهم جميعا في اقرار الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وفي اقامة سلام حقيقي في الشرق الأوسط . وأن نقول لليهود حيشا كانوا أن ديناميكية السلام تدينهم ويجب أن يعوا تماما الأبعاد الفلسطينية للنزاع في الشرق الأوسط . ان كاتبنا يهوديا قال عن العلاقة بين العرب واسرائيل " انني أنادى بالعدالة لنفسى دون أن أظلم الآخرين " . وعن طريق انتهاج هذا الموقف الشجاع سنتمكن في النهاية من التخلي عن النظرة الخيالية للموقف في هذه المنطقة الحيوية في الشرق الأوسط .

السيد العلاف ، (الجمهورية العربية السورية) : السيدة الرئيسة ، تتن الأرض العربية للعام العاشر تحت نير الاحتلال الاسرائيلي ، ويكمل الشعب العربي الفلسطيني عامه التاسع والعشرين من الهجرة والتشرد والضياع ، نتيجة للعدوان العنصري الاستيطاني ، الذي اغتصب أرضه ومزق كيانه وحولّه الى ثلاثة ملايين من اللاجئين تحت الخيام ، أو المضطهدين الراضحين تحت وطأة الظلم والاحتلال ، فما الذي فعله المجتمع الدولي ، مثلاً بمنظمته العالمية التي يقول ميثاقها انها خلقت " لتأكيد الايمان بحقوق الانسان الأساسية وبكرامة المخلوق الانساني وقيّمته ، وبالحقوق المتساوية للرجال والنساء والأُمم كبيرها وصغيرها " ما الذي فعله هذا المجتمع الدولي " وأُمم المتحدة " لانها " مأساة الشعب الفلسطيني ، وازاحة العدوان الجاثم على صدر الامة العربية؟ كان عمر منظمتنا الدولية الوليدة عاماً واحداً ، عندما نظرت للمرة الاولى في قضية فلسطين ، ولم تكن قد اكملت العامين على تأسيسها ، عندما اتخذت قرارها الشهير رقم ١٨١ في دورتها الثانية بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ بتمزيق أوصال الارض الفلسطينية الى دولتين منفصلتين ، عربية ويهودية ، ومنطقة دولية تضم القدس وما جاورها من الاماكن المقدسة وها هي المنظمة العالمية قد أكملت اليوم ثلاثة عقود من عمرها ، وأصبحت في الحادية والثلاثين وما تزال مأساة فلسطين ، ونزاع الشرق الأوسط الذي نشب بسببها ومن أجلها ، بندين تقليديين ، يدرجان كل عام على جدول اعمالها وتتخذ بشأنهما القرارات تلو القرارات ، وتنقضي الدورة تلو الدورة ، دون أن تنتهي مأساة ذلك الشعب المكافح .

تمكّن وايزمن ومنظمته الصهيونية عن طريق الضغط على بريطانيا واستغلال حاجة الحلفاء الى الموارد الصهيونية المالية الضخمة خلال الحرب العالمية الأولى ، من انتزاع تصريح في شكل رسالة وجهها اللورد بلفور وزير خارجية بريطانيا في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٧ الى اللورد رتشييلد زعيم الصهاينة البريطانيين ، جاء فيها :

(ثم تحدث بالانكليزية)

" ان حكومة جلالة الملكة تنظر بعين العطف الى اقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين ، وستبذل قصارى جهدها لتسهيل تحقيق هذا الهدف . على ان يكون مفهوماً بوضوح ، انه لن يتم شيء يمكن ان يمس بالحقوق المدنية والدينية للمخيمات غير اليهودية في فلسطين ، او الحقوق والوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في اى بلد آخر " .

(ثم واصل الحديث بالعربية)

وتجدر الإشارة هنا — بغض النظر عن لا أخلاقية وعدم شرعية هذا الموعد الذي تبرعت بموجبه بريطانيا بأرض لا تملكها الى مجموعة من الغرباء لا حق لهم فيها ، وبغض النظر ايضا عن ان بريطانيا لم تكن قد سيطرت بعد على فلسطين خلال الحرب العالمية الاولى عندما أعطت ذلك الوعد — السى ان تصريح بلفور اقترن بشرط عدم المساس بالحقوق المدنية والدينية للسكان غير اليهود الموجودين في فلسطين . وصدق اولا تصديق ان عدد اولئك السكان غير اليهود ، كان في ذلك الحين ٦٤٤ .٠٠٠ عربيا ، (٦٤٤ .٠٠٠ انسانا ، مسلما ومسيحيا) مقابل ٥٦ .٠٠٠ يهودى ، اى ان الاكثية العربية كانت تبلغ ٩٢ في المائة من السكان يملكون ٩٧ في المائة من الارض الفلسطينية . ورغم اجحاف وعدم شرعية تصريح بلفور ، تمكن الصهاينة بواسطة ضغط الدول الاستعمارية الموالية لهم من تضمين ذلك التصريح في صك الانتداب الذى اولته " عصبة الأمم " لبريطانيا على فلسطين ، تنفيذا لمؤامرة تقاسم اجزاء الامبراطورية العثمانية ، التي كان قد تم الاتفاق عليها سرا في معاهدة سايكس — بيكو Sykes - Picot عام ١٩١٦ . وقد خانت عصبة الامم باغداقها صيغة الشرعية على تصريح بلفور ، بادراجه في صك الانتداب ، خانت ميثاقها وجميع مبادئ العدل وتقرير المصير ، فيما يتعلق بأكثية ال ٩٢ في المائة من السكان الشرعيين في فلسطين .

لقد مضى منذ تصريح بلفور عام ١٩١٧ حتى اليوم ، قرابة ستين عاما يمكن فصلها الى مرحلتين متميزتين ، قوام كل منهما ثلاثة عقود :

(أ) المرحلة الاولى من ١٩١٧ الى ١٩٤٧ ، وخلالها استطاع الصهاينة — بعد استصدار تصريح بلفور — ان يحققوا ما يلي :

- أولا — اخضاع فلسطين للانتداب البريطاني ، تمهيدا لتنفيذ مؤامرة تصريح بلفور ، بتحويلها الى وطن قومي يهودى .
- ثانيا — الاستعمار التدريجي لفلسطين ، عن طريق اغراقها بمئات الالوف من المهاجرين النيهود الشرعيين وغير الشرعيين ، تحت سمع سلطات الانتداب وبصرها .
- ثالثا — القيام بحملات محمومة للاستيلاء على اراضي العرب ، عن طريق الاغراء تارة والتهديد تارة اخرى ، وانشاء مستوطنات وكبيوتات يهودية في مختلف الاجزاء الاستراتيجية من الارض الفلسطينية .

رابعا - التواطؤ مع سلطات الانتداب البريطاني عندما حان الوقت لا حالة المشكلة الفلسطينية الى منظمة الامم المتحدة ، المنشأة حديثا ، تمهيدا لتنفيذ مؤامرة التقسيم ، تقسيم فلسطين وتقطيع أوصالها .

(ب) وفي خلال المرحلة الثانية التي امتدت ثلاثة عقود أخرى من عام ١٩٤٧ حتى اليوم ، نجح الصهاينة بمساعدة وضغط الدول الغربية الاستعمارية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية ، في حمل منظمة الامم المتحدة على تبني القرار رقم ١٨١ (د - ٢) بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ ، والذي قررت الجمعية العامة بموجبه ، تقسيم فلسطين الى دولتين احدهما عربية والأخرى يهودية ، مع اقامة نظام دولي خاص لمدينة القدس وما جاورها من الأماكن المقدسة .

كما وسع الصهاينة خلال هذه المرحلة باستمرار ، كيانهن العنصرى عن طريق العدوان ، فاستولوا على ما يقرب من ٨٠ في المائة من مجموع الارض الفلسطينية خلال عامي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ ، وبعد حرب السويس الفاشلة عام ١٩٥٦ ، تمكنوا اثر عدوان ٥ حزيران /يونيه ١٩٦٧ من الاستيلاء على بقية الاراضى الفلسطينية بكاملها وعلى أجزاء هامة من الاراضى المصرية والسورية .

يعيد الصهاينة ويكررون أنهم في حين قبلوا قرار الجمعية العامة رقم (١٨١) (٥ - ٢) الذى تضمن مشروع التقسيم فان العرب صوتوا ضد هذا القرار وأعلنوا رفضهم للمشروع . ويصورون هذا الموقف العربى والفلسطينى وكأنه جريمة ارتكبتها العرب يستحقون عليها العقاب .

ولكن ، منذ متى كان رفض الشعوب لتقطيع أوصال أراضيها وتجزئة وحدتها الإقليمية وتفتيت ترابها الوطنى أمرا يدعو الى العجب أو الاستغراب ؟ أليس العجيب أو المستغرب أن لا يقابل الشعب العربى بالرفض مؤامرة تقسيم أراضيها ومنح معظم أجزائها للغرباء ؟ طبعاً الصهاينة مشروع التقسيم على الفور . بل ان جماهيرهم استقبلت ذلك القرار بالرقص طوال الليل في شوارع تل أبيب . ألا يفرح اللص الذى اقتحم منزلك وسيطر عليه اذا ما جاء وسيط مزعوم ليحسم الامر بتقسيم المنزل - منزلك أنت - بينك وبين ذلك اللص المعتقدى كسوية للنزاع ؟ .

لماذا لا يرحب الصهاينة بقرار تقسيم فلسطين وقد كانوا قبل خمسين سنة فقط يتسولون قطعة أرض ذات اليمين وذات الشمال من الارحنتين الى أوفندا . دون جدوى ؟ .

ألم يمض الصهاينة الايام والساعات الأخيرة ، قبل صدور قرار التقسيم ، في جهود محمومة لتأمين أكثرية الثلثين اللازمة ؟ ألم يسخروا البيت الابيض للاتصال بالعواصم والدول المترددة والضغط عليها ، تارة بالاغراء وتارة بالتهديد والابتزاز ، لتغيير مواقفها والموافقة على مشروع التقسيم ؟ ألم يمحطوا على تأجيل جلسة التصويت لافساح الوقت للبيت الابيض في واشنطن لممارسة ضغطه على الدول الصغيرة . لقد كتب Summer Welles في كتابه We Need Not Fail يصف ما حدث :

(ثم واصل الحديث بالانكليزية)

" وموجب أمر مباشر من البيت الابيض ، فان كل أنواع الضغط المباشر وغير المباشر مارستها المسؤولين الأمريكيون على تلك البلدان ، خارج العالم الاسلامي ، والتي عرفت بانها تعارض التقسيم أو لم يتحدد موقفها بشأنه أو استخدام الوسطاء من جانب البيت الابيض ، وذلك لضمان تحقيق الاغلبية اللازمة " .

(ثم واصل الحديث بالعربية)

وكما خانت عصبة الأمم ميثاقها بفرض الانتداب على فلسطين وما جاورها من الأراضي العربية بدلا من منحها الاستقلال ، ويتضمنها وعد بلفور الاشعري اللاأخلاقي في وثيقة صدك الانتداب البريطاني على فلسطين ؛ خانت الأمم المتحدة ميثاقها الذي ينص على تعزيز العلاقات الودية بين الشعوب استنادا الى مبدأ احترام الحقوق المتساوية وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها والذي يؤكد ضرورة احترام الوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول والشعوب .

قطعت الأمم المتحدة أوصال فلسطين رغما عن ارادة اكثرية شعبها الساحقة وأعطت أكثر من ٥٦ في المائة من الارض الفلسطينية الى الاقلية الصهيونية الدخيلة التي لم تكن تشكل في نهاية عام ١٩٤٧ ، برغم عطيات الهجرة الشرعية وغير الشرعية المحمومة ، أكثر من ثلث مجموع السكان ، في حين تركت لأغلبية الثلثين الساحقة من العرب الفلسطينيين أصحاب البلاد الاصلين أقل من ٤٣ في المائة .

لم يكن الصهاينة وقتها يملكون أكثر من ٦ في المائة من مجموع الأراضي في البلاد ، في حين ظلت الاكثرية العربية - برغم التقسيم والمؤامرة - المالكة الشرعية ل ٩٤ في المائة من مجموع الأراضي في فلسطين .

مزقت الأمم المتحدة أرض فلسطين بأصوات ٣٣ دولة لم يكن بينها سوى دولة آسيوية واحدة

ودولتان افريقيتان احدهما اتحاد جنوب افريقيا العنصري

وهكذا تقرر المصير الحزين لارض التسامح والسلام العربية القائمة عند ملتقى قارتي آسيا

وافريقيا ، في غياب أقطار وشعوب القارتين العظيمتين ورغم ارادتهما .

لقد كان تاريخ اسرائيل في المنطقة حلقة متواصلة من التوسع والعدوان . وقد مرت المنطقة ،

منذ انشاء الدولة الصهيونية ، بأربع حروب جرت على شعوبها مالا يوصف من المآسي والدمار .

ولكن الصهاينة لا يخجلون ولا يملون من تشويه الوقائع وقلبها رأسا على عقب . فقد وقف

الممثل الاسرائيلي قبل أيام يصف الدول العربية بأنها هاجمت اسرائيل في ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨

لتدمير الدولة اليهودية والقاء اليهود في البحر . ويصور العرب الذين كانوا يدافعون عن شعبهم وعن أراضيهم وكأنهم البادئون بالعدوان . ان مانسي الممثل الصهيوني أن يرويه هو أنه ما كان مشروع

التقسيم يصدر عن الأمم المتحدة حتى وضعت عصابات الصهاينة الخطة C (Plan C) موضع التنفيذ .
تلك الخطة التي تضمنت شن الهجوم فورا ، وفي جميع أنحاء فلسطين على القرى والأحياء العربية .
وقد استمر تنفيذ هذه الخطة من ، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ حتى ١ نيسان / ابريل
١٩٤٨ . وأخذت عصابات الهاغاناه والأرغون زفاى ليومي وشتينر تهاجم السكان والقرى والأحياء
العربية خلال الشهر الأخير من عام ١٩٤٧ والأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٤٨ في وجه مقاومة
عربية بأسلحة ولكن ضعيفة التدريب وضعيفة التسليح . وقد تعرضت المدن والقرى العربية في حيفا
والقدس وبافا والد وصفد والناصرة وطبرية وغيرها الى هجمات مستمرة أسفرت عن سقوط مئات القتلى
وآلاف الجرحى من السكان العرب الأبرياء .

وفي ١ ابريل / نيسان ١٩٤٨ أى قبل شهر ونصف من دخول القوات العربية لنجدة السكان
العرب في فلسطين ، وضع الصهيونيون موضع التنفيذ الخطة الصهيونية الكبرى المعروفة

ب " Plan Dalet (D) "

وصف القادة الصهيونيون الهدف من خطة " Plan Dalet " بأنه :

(ثم تحدث بالانكليزية)

" (the)...control of the area given to us (the zionists) by the U.N., in
addition to areas occupied by Arabs which were outside these borders . "

(Qurvot 1948, p. 16)

السيطرة على المنطقة المعطاة لنا (نحن الصهاينة) من الأمم المتحدة ، بالإضافة الى المناطق
التي يحتلها العرب ، والتي كانت خارج هذه الحدود . "

(ثم واصل الحديث بالعربية)

وقد وضعت قوات الهاغاناه والعصابات الارهابية اليهودية الاخرى خطة Dalet موضع التنفيذ
من خلال ١٣ عطية ما بين أول نيسان / ابريل ومنتصف أيار / مايو ١٩٤٨ .

ولنستمع الى السيد ايجال آلون زعيم فرقة " البالماخ " الصهيونية ووزير خارجية اسرائيل

الحالي ، يصف ما حدث قبل ١٥ ايار/ مايو ١٩٤٨ في كتاب: Ha Sepher Ha Palmach, Vol.2, p.286 (ثم تحدث بالانكليزية)

" لم يكن امامنا سوى خمسة أيام ، قبل تاريخ التهديد ، وهو الخامس عشر من ايار/ مايو . وقد رأينا الحاجة الى تنظيف الجليل الداخلي لضم اراضي يهودية الى اجمالي مساحة الجليل الاعلى " .

(ثم واصل الحديث بالعربية)

كل هذه الاعترافات ، والاعتراف بها ورد على لسان وزير خارجية اسرائيل نفسه ، كل هذه الاعترافات والهجمات العسكرية الواسعة النطاق ارتكبتها القوات الصهيونية تنفيذاً لخطة ذاتها وللمخطط الصهيوني الواسع بابتلاع اكثر ما يمكن من ارض فلسطين قبل نهاية الانتداب البريطاني رسمياً في ١٥ ايار/ مايو ١٩٤٨ .

هذه هي خلفية الحرب العربية - الاسرائيلية الاولى عام ١٩٤٨ . كانت الحرب قد بدأت بالفعل من قبل اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني الاعزل منذ اكثر من خمسة اشهر وكانت الاعترافات والمذابح الاسرائيلية - كمنذحة دير ياسين في ٩ نيسان/ ابريل ١٩٤٨ التي اباد خلالها الصهاينة جميع رجال ونساء واطفال القرية العربية ال ٢٥٤ - كانت هذه الاعترافات والمذابح قد شملت عشرات القرى والمدن العربية مما لم تجد معه قوات الاقطار العربية المجاورة بدا من الاسراع لنجدة سكان فلسطين العرب الذين كانوا يتعرضون لحرب ابادية وافناء .

ان ميثاق الأمم المتحدة نص بوضوح على حق الدفاع الفردي والجماعي عن النفس كما نص على حق المنظمات الاقليمية باتخاذ الاجراءات الكفيلة بالمحافظة على الأمن والسلام الدوليين وفقاً لميثاق الأمم المتحدة .

كان اسراع قوات الدول العربية المجاورة لوقف الاعترافات والمذابح الاسرائيلية دفاعاً جماعياً مشروعاً عن النفس بقدر ما كان التزاماً اخلاقياً نحو مليون وثلاثمائة الف عربي يتعرضون للابادة والتشريد . . . واذ كانت جيوش الولايات المتحدة الامريكية قد قطعت خلال الحرب العالمية الثانية الاف الاميال وعبرت المحيطات لتنجد الحلفاء الاوروبيين . . . فهل كان يعقل ان تتفرج الدول العربية مكتوفة الذراعين على تنفيذ جريمة اغتصاب الارض الفلسطينية وافناء الشعب الفلسطيني على بعد بضعة

لقد استولت قوات العدوان الصهيوني بنتيجة عدوان ١٩٤٨ وسلسلة الاعتداءات العسكرية التي أعقبته عام ١٩٤٩ على ما يقرب من ٨٠ بالمائة من مجموع ارض فلسطين وتسببت عن طريق المذابح والارهاب والتشريد باقصاء معظم أبناء الشعب الفلسطيني واخراجه من دياره .
وهذه اكدوية ضخمة أخرى يرددها العنصريون الصهاينة في محاولة يائسة للتخلص من مسؤولية ما ارتكبه من جرائم ضد الشعب العربي الفلسطيني ولمحاولة حرمان اللاجئين الفلسطينيين من حق العودة الى اراضيهم . وتبعاً لهذه الاكدوية فان الزعماء العرب - لا اسرائيل - هم الذين شردوا الشعب الفلسطيني وطلبوا اليه مغادرة بيوته وقراه .
ان العالم كله يعرف كيف اقتلع الشعب الفلسطيني وطرد من ارضه تنفيذاً لمخططات صهيونية مرسومة منذ عشرات السنين . . ووفقاً لخطط وعمليات عنصرية جهنمية مثل خطة دالت التي تحدثت عنها بالتفصيل . .

كانت الخطة الصهيونية منذ البداية هي تفريغ الارض الفلسطينية من سكانها ، لان السكان هم العائق " البشري " الوحيد الذي لا يمكن ضمه أو الحاقه أو اغتصابه . يجب ازاحة السكان العرب من الطريق . . . لافساح المجال لملايين اليهود الذين يجرى تجميعهم من جميع انحاء العالم - لاستعمار فلسطين . ولما كان السكان العرب - مثل جميع الشعوب الاصلية الاخرى - يتمسكون بارضهم ولا يقبلون التنازل عنها أوسعها ، فقد اعتمد الصهاينة الاسلوب العنصري النازي المعروف . تطهير الارض من سكانها عن طريق نشر الذعر والارهاب .

ليت المندوب الصهيوني كان تذكر أن يقرأ ما اعترف به وزير خارجيته نفسه السيد ايجال الون في كتابه الانف الذكر Ha Sephor Ha Palmach ، قبل أن يردد الاكاذيب الفارغة عن مغادرة اللاجئين الفلسطينيين لارضهم بناءً على طلب القادة والزعماء العرب . . يقول وزير خارجية اسرائيل :
(ثم تحدث بالانكليزية)

" وقد جمعت كل المختارين اليهود ، الذين كانت لهم اتصالات بالعرب في القرى المختلفة وطلبت منهم ان يهمسوا في اذان بعض العرب ، بان قوات يهودية كبيرة وصلت الى الجليل وانها سوف تحرق كل قرى الحوله . وانهم عليهم ان يقترحوا على هؤلاء العرب كاصدقاء بطبيعة الحال ، ان يهربوا قبل ان يفوت الوقت . وانتشرت الاشاعات في كل مناطق

الحولة بأن هذا هو وقت الهرب . وكان عدد الذين هربوا كثيرا . وقد حققت هذه الخطة هدفها بالكامل ” .

(ثم واصل الحديث بالعربية)

أما الكاتب I.F. Stone فيقول :

(ثم تحدث بالانجليزية)

” ان الارهاب اليهودي ليس على يد الارغون فقط ، في مذابح مثل مذبحه ديسر ياسين ، ولكن بصورة اقل على يد الهاغاناه ذاتها ، شجع العرب على ترك المناطق التي اراد اليهود الاستيلاء عليها لاسباب استراتيجية او سكانية . وقد حاولوا ان يجعلوا اسرائيل خالية من العرب بقدر الامكان ” .

(ثم واصل الحديث بالعربية)

ولعل آخر ما اورده الأصفع الكذوبة الممثل الصهيوني فيما يتعلق بادعاء مفادرة الشعب الفلسطيني لرضه طائعا بناء على اوامر الزعماء العرب ، هو البحث الذي قام به السيد Erskine B. Childers في دراسة نشرت عام ١٩٦١ ، والذي اثبت بعد رجوعه الى تقارير الاستماع لجميع الاذاعات العربية والاسرائيلية والبريطانية خلال عام ١٩٤٨ عدم صدور أى أمر أو نداء أو تعليق أو حتى تلميح من أى بلد عربى الى السكان العرب يطلب اليهم مفادرة اراضيهم وبيوتهم . . بل ان ما عثر عليه السيد شيلدرز هو العكس تماما . . أى نداءات واذاعات عربية تطلب الى المواطنين العرب الصمود في بيوتهم وقراهم .

ان اسرائيل لن تستطيع باكانديها وتحريفها للواقع ان تتنصل من مسؤولياتها التاريخية عن مأساة اللاجئين الفلسطينيين وجريمتها المتعمدة في تشريدهم وطردهم من بيوتهم وارضيتهم . وحتى لو فرضنا ، جدلا ، أن اللاجئين الفلسطينيين غادروا اراضيهم باختيارهم هربا من الحرب أو بناء على تعليمات قادتهم ، فهل يحرمهم ذلك من حق العودة الى اراضيهم وأوطانهم ؟ كما لن يفيد اسرائيل أن تلجأ في تخطيطها المثير للسخرية الى عقد مقارنة سخيفة بين جريمتها بحق مليوني لاجئ فلسطيني وبين خرافة ماتسميه ” ال ٨٠٠ الف لاجئ يهودى ” من الدول العربية .

إذا كانت "اسرائيل" تعتبر نفسها الوطن القومي لجميع يهود العالم كما يدعي الصهاينة
فمعنى ذلك أن هؤلاء اليهود الـ ٨٠٠ ألف (لن نناقش الرقم الآن) يعودتهم الى اسرائيل قد عادوا
الى "وطنهم" . . . وهل يعتبر من عاد الى وطنه لا جئاً ؟ الأصح — حسب المنطق الصهيوني — أن
هؤلاء اليهود العرب انما كانوا "لاجئين" في بلدان الـ Diaspora في "المنفى" أي في البلدان
العربية التي كانوا يقيمون فيها ، وقد زالت عنهم صفة "اللجوء" "بعودتهم الى" "ارضهم الموعودة" .
ثم ان اسرائيل تقيم الدنيا وتقعدها في حملاتها العنصرية التعصبية للمطالبة بهجرة من
تسميهم "قومها" في الاتحاد السوفياتي وفي البلدان العربية وتزعم أنها تمثل يهود هذه الاقطار
وتطالب بالسماح لهم بمفادرتهم الى اسرائيل زاعمة بانهم سيظلون "رهائن" ما داموا يعيشون
في تلك الاقطار .

فليتفق الصهاينة مع أنفسهم ان على مطلق ، لنعرف أى منطق نناقش ، فتارة تتهم اسرائيل الأقطار العربية بطرد اليهود العرب وتشريدهم ، وتارة تتهم هذه الأقطار باحتجاز اليهود كرهائن وعدم السماح لهم بمغادرة البلاد التي ولدوا وعاشوا فيها للهجرة الى اسرائيل ، أى أن اليهود العرب هم " لا جئون " اذا غادروا و " رهائن " اذا لم يغادروا ، مهما حصل غادروا أم لم يغادروا فالعرب مخطئون .

الحقيقة ، ان العرب لم يطردوا أى يهودى عربي من الأقطار العربية لسبب بسيط وهو أن العرب لا يؤمنون بالتمييز بين الناس تبعاً لدينهم ولا يعتبرون مواطنيهم اليهود من رعايا اسرائيل ولا يقبلون بوصاية اسرائيل على هؤلاء المواطنين لمجرد أنهم يعتنقون الديانة اليهودية ، ان الذى غرر بعدد كبير من اليهود العرب هم الصهاينة أنفسهم الذين يريدون تجميع سائر يهود العالم في فلسطين لا ستيطان كل شبر منها ولتعزيز الطابع اليهودى لدولة " تيودور هرتزل " العنصرية . بل ان عملاء الصهاينة لم يتورعوا عن زرع القنابل في الكس والمعابد اليهودية وافتعال الانفجارات ضد الطوائف اليهودية نفسها في الأقطار العربية كما حدث في العراق عام ١٩٥٠ ، وكما في المغرب عام ١٩٦١ وفي أقطار عربية كثيرة أخرى - ليبرروا أمام الرأى العام العالمي حملتهم لتجميع سائر اليهود في اسرائيل وليوهموا المجتمعات اليهودية العربية بأنها لم تعد في أمان اذا بقيت في أوطانها الأصلية أى في العالم العربي . ان اليهود الذين غادروا الأقطار العربية بعد قيام اسرائيل ، تارة تحت تأثير الاغراء وتارة تحت تأثير الضغط والتهديد الصهيوني ، أصبحوا يعانون هم أنفسهم من التمييز في اسرائيل حيث ينظر اليهم كيهود شرقيين متخلفين ، وقد ندم معظمهم على الانخداع بالدعاية الصهيونية وأصبحوا يحنون الى العودة الى أقطارهم العربية الأصلية . وتلاقي هذه الرغبة استجابة مخلص من الأقطار العربية الأصلية ، التي ينتمي اليها هؤلاء اليهود المفرر بهم ، والتي أعلن معظمها الترحيب بعودة المواطنين اليهود الأصليين الى أوطانهم .

لقد استمرت - سيدى الرئيس - اسرائيل في ارتكاب العدوان والمذابح ضد الشعب العربي في فلسطين وفي الأقطار العربية المجاورة بعد مذابح واعتداءات عام ١٩٤٨ دون توقف تقريباً ، فدمرت مئات القرى العربية ، وشردت ما يقرب من مليون انسان عربي فلسطيني ، وفي خريف عام ١٩٥٦ ، قامت القوات الاسرائيلية بشكل مفاجئ غادر بغزو جزيرة سيناء ، بالتواطؤ مع حكومتى فرنسا

وبريطانيا في ذلك الحين . وأثارت هذه الحملة الاسرائيلية الفادرة نقمة الرأي العام العالمي ، واضطرت اسرائيل المعتدية الى الانسحاب بعد أن أدانت عدوانها معظم دول العالم بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وكررت اسرائيل عدوانها الفادر على الأراضي العربية في الخامس من حزيران / يونيه ١٩٦٧ واستطاعت هذه المرة أن تبتلع بقية أجزاء فلسطين وأجزاء هامة من مصر وسوريا المجاورتين مثبتة بذلك أن الكيان الصهيوني لا يمكن أن يعيش الا على العدوان والتوسع . ومرة أخرى يردد الممثل الصهيوني أكذوبة اسرائيل بأن العرب هم الذين بدأوا حرب حزيران / يونيه ١٩٦٧ ، أو أن ذلك العدوان الاسرائيلي كان رد فعل للأجراءات الدفاعية التي اتخذتها مصر وسوريا خلال الأسابيع السابقة للعدوان الاسرائيلي المذكور . والحقيقة أن الصهاينة حاولوا في البداية تصوير عدوانهم صباح ٥ حزيران / يونيه ١٩٦٧ بأنه دفاع مشروع ضد أساطيل الطائرات المصرية التي زعموا أنها شوهدت على شاشات الرادار تتجه الى تل أبيب ، ثم عندما تبين كذب هذا الادعاء بعد أن عرف أن أعدادا كبيرة من الطائرات العربية أخذت على حين غرة وهي جاثمة على الأرض في مطاراتها ، عاد الصهاينة فزعموا أن عدوانهم في ٥ حزيران / يونيه ١٩٦٧ كان ردا على اغلاق مضائق تيران من قبل مصر .

ولكن الحقيقة انفضحت فيما بعد ، وتبين أن اسرائيل خططت لعدوانها صباح الخامس من حزيران / يونيه ١٩٦٧ قبل ذلك بشهور ، بل قبل ذلك بسنوات . اعترف البريفادير موردخاي هود في صحيفة " الصنداى تايمز " في ١٦ / ٧ / ١٩٦٧ بالمخطط قائلا :

(ثم تحدث بالانكليزية)

" لقد استغرقت هذه الخطة ستة عشر عاما لتغطية هذه الدقائق الثمانين الأولى . لقد عايشنا وعشنا هذه الخطة ، ونمنا على هذه الخطة ، وأكلنا هذه الخطة ، وبالتالي فقد أحكمناها " .

(ثم واصل حديثه بالعربية)

وكتب موردخاي بنتوف الذى كان عضو حكومة الائتلاف الاسرائيلية عام ١٩٦٧ ، كتب بعد ذلك بسنوات في صحيفة " عالمهاشمار " بتاريخ ١٤ / ٤ / ١٩٧١ ينفي أن اسرائيل كانت معرضة لأي خطر من قبل مصر وسورية ويكشف السبب الحقيقي لعدوانها عام ١٩٦٧ .

(ثم تحدث بالانكليزية)

" ان القصة كلها الخاصة بخطر القضاء على اسرائيل كانت مختلفة ومبالغا في كل تفاصيلها ، لتبرير ضم أراضي عربية جديدة .

(وواصل حديثه بالعربية)

وهكذا كان من الواضح للعالم أجمع أن عدوان اسرائيل على الأراضي العربية في حزيران / يونيه ١٩٦٧ كان عدوانا مبيتا ومخططا ، وفصلا جديدا في تاريخ التوسع الصهيوني العنصري الذي يهدف الى السيطرة على جميع الأراضي الفلسطينية وعلى أجزاء كبيرة من الأراضي المصرية والسورية والأردنية واللبنانية .

مضى على آخر حرب عربية - اسرائيلية في الشرق الأوسط الآن أكثر من ثلاثة سنوات ، ولكن اسرائيل ما تزال متمسكة باحتلالها العدواني للأراضي العربية وماضية في انتهاكات المستمرة لحقوق الشعب العربي الفلسطيني . بل ان الوقائع تشير الى أن النظام الصهيوني لم يستفد شيئا من دروس حرب تشرين التحريرية ، بل أخذ يسرع بخطى مضمومة في تنفيذ مخططة العنصري العدواني لاستيطان جميع أجزاء الأراضي العربية المحتلة ، حتى بلغ عدد المستوطنات اليهودية ، التي تم انشاؤها ، أو على وشك أن يتم ، في قلب الضفة الغربية ، وغزة ، والجولان ، وسيناء ، ما يقرب من مائة مستوطنة . كما زاد النظام الصهيوني في الوقت نفسه ، من اجراءات القمع والاضطهاد ، التي يتخذها ضد السكان العرب في الأراضي المحتلة ، ومن الاعتداء على أبسط الحقوق الانسانية لهؤلاء السكان . وفي نفس الوقت تجرى عمليات تهويد المناطق المحتلة ، والاعتداء على المقدسات والمعابد الاسلامية والمسيحية ، على قدم وساق ، من قبل الجماعات الصهيونية المتطرفة ، بتشجيع وتآمر من سلطات الاحتلال الاسرائيلي .

ان الأوضاع في المنطقة ، تشبه الى حد كبير ، الأوضاع التي كانت سائدة قبل حرب تشرين الأول / أكتوبر التحريرية عام ١٩٧٣ ، حين لم تجد القوات العربية السورية والمصرية ، بدا من التحرك لتحرير أراضيها ، بعد أكثر من ست سنوات عقيمة ، من الجهود الدولية الضائعة ، لاقتناع المعتدى الاسرائيلي بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة ، والتوقف عن انتهاك لحقوق الشعب العربي الفلسطيني .

هذا هو تاريخ المأساة الفلسطينية ، وهذه هي قصة أزمة الشرق الأوسط ، الذي يحاول مندوب اسرائيل أن يحورها ويشوهها في كل مناسبة .

السيد الرئيس ، لقد اعترفت الجمعية العامة في قرارها التاريخي رقم ٣٢٣٦ في دورتها التاسعة والعشرين ، بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني ، وحددت تلك الحقوق البديهية التي يجب ان تتوفر وتحترم لأي شعب ، وبعد ذلك كانت الخطوة المنطقية التالية ، هي العمل على وضع برنامج لتنفيذ تلك الحقوق ، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارستها والتمتع بها ، وهكذا أنشأت الجمعية العامة ، في دورتها الثلاثين التالية ، وبموجب قرارها رقم ٣٣٧٦ " اللجنة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية الثابتة " مؤلفة من عشرين دولة ، تمثل المجموعات الآسيوية ، والافريقية ، واللاتينية ، والغربية ، والاشتراكية ، وعهدت اليها بوضع البرنامج التنفيذي المشار اليه .

وقد قاطعت اسرائيل - وعدد من الدول الاستعمارية المتعاطفة معها - كما كان متوقعا ، لجنة العشرين ، ورفضت التعاون معها . وقد رأينا ، كيف وجه المندوب الصهيوني قبل أيام ، جام غضبه الى اللجنة وزعم بأن تقريرها المقدم الى الجمعية العامة في الوثيقة A/31/35 .

(ثم تحدث بالانكليزية)

" لا يعدو أن يكون وصفة لتقطيع أوصال دولة عضو في الأمم المتحدة " .

(ثم واصل حديثه بالعربية)

ان هذا القول ، من قبل الممثل الصهيوني ، يدعو الى الدهشة والاستغراب الشديدين ، . . . : ان كيف يؤدي تقرير يستند بكامله الى جميع قرارات الأمم المتحدة ، وخاصة الى القرارات اللذين خلقت بموجبهما اسرائيل ، وكانت أساسا لقبولها في عضوية الأمم المتحدة . . كيف يؤدي مثل هذا التقرير ، الى تفتيت وتجزئة " الدولة " التي قامت على أساس هذين القرارين ذاتهما ؟

ان أهم قرارين يستند اليهما تقرير لجنة العشرين في توصياته العملية ، هما قرارا الجمعية العامة رقم ١٨١ (د - ٢) تاريخ ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ ورقم ١٩٤ (د - ٣) تاريخ ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٨ .

أما القرار ١٨١ (د - ٢) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ فهو قرار تقسيم فلسطين ، الذي تحدثنا عنه مطولا ، والذي اعتبره الممثل الاسرائيلي نفسه في بيانه أمام الجمعية العامة يوم الخميس الماضي " وثيقة تاريخية " . هذا القرار ، هو بمثابة وثيقة ميلاد الكيان الصهيوني لأن " الدولة اليهودية " (شأنها شأن " الدولة الفلسطينية العربية " التي لم تر النور بعد) انما خلقت ، بموجب هذا القرار ، وهي فيما أعتقد أى اسرائيل ، الدولة الوحيدة التي خلقت من العدم وعلى حساب أرض شعب آخر بموجب قرار من الأمم المتحدة .

يجب أن يكون هذا القرار ان ، عزيزا على قلب الممثل الصهيوني ، وأن يكون هو أول من يرحب باعتماد " لجنة العشرين " عليه كقرار أساسي في توصياتها .

وأما القرار ١٩٤ (د - ٣) المؤرخ في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٨ فهو الآخر يجب أن يكون قرارا هاما للكيان الصهيوني ، ان انه كان - بالاضافة الى القرار ١٨١ الخاص بالتقسيم - أحد القرارين اللذين تعهدت اسرائيل باحترامهما ، وتنفيذهما كشرط لانضمامها لعضوية الأمم المتحدة ، بموجب قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٣ (د - ٣) المؤرخ في ١١ أيار / مايو ١٩٤٩ فضلا طبعاً عن تعهداتها دون تحفظ ، باحترام التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة .

ولعلني أنعش ذاكرة الممثل الاسرائيلي ، بقراءة الفقرة التمهيدية الخامسة ، من قرار الجمعية العامة المذكور رقم ٢٧٣ (د - ٣) ، الخاص بقبول عضوية اسرائيل للأمم المتحدة .
(ثم تحدث بالانكليزية)

" ان تذكر بقراريها في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ ، ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٨ وان تأخذ علما بالاعلانات والتفسيرات التي قدمها ممثل حكومة اسرائيل أمام اللجنة السياسية الخاصة فيما يتعلق بتنفيذ القرارات المشار اليها " .

(ثم واصل حديثه بالعربية)

وهذا ، سبق آخر سجلته اسرائيل ، بعد السبق الأول ، بكونها " الدولة " الأولى والوحيدة التي صنعت بقرار من الأمم المتحدة ، ان هي أيضا " الدولة " الوحيدة في تاريخ الأمم المتحدة ، التي اقترن قبولها في العضوية ، بتنفيذ قرارات معينة من قرارات المنظمة الدولية .
والنتيجة المنطقية والقانونية لهذا الشرط ، هي ان استمرار عضوية اسرائيل في الأمم المتحدة مرهون بتنفيذها لقراري الجمعية العامة رقم ١٨١ (د - ٢) و ١٩٤ (د - ٣) المذكورين .

وما أراني بحاجة ، يا سيدي الرئيس ، الى الاطالة بشأن ما يعرفه الجميع عن موقف اسرائيل السلبى المستمر من تلك الجهود الدولية بدءاً من بعثة يارينغ الى محادثات الدول الأربع الكبرى الى خطة روجرز الى وساطة الحكماء الأفارقة الى مؤتمر جنيف . . . الخ .

كل ما أريد أن أشير اليه - في هذا المجال - هو أن لجنة العشرين لم تهمل في توصياتها أى عنصر من عناصر قرارات الجمعية العامة أو مجلس الأمن ذات العلاقة . . بما في ذلك ما يهـم اسرائيل بالذات من قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ . ففي الجزء الأول من تقريرها (الفرع دال ، فقرة ٣٤) ، تقول اللجنة :

(ثم تحدث بالانكليزية)

"بمجرد انشاء الدولة الفلسطينية ، فيمكن أن تشارك على أساس المساواة ، في المفاوضات من أجل ايجاد تسوية سلمية في الشرق الأوسط ، والتي تغطي موضوع الحدود والأمن الآمنة المعترف بها لكل الدول في الاقليم"

(ثم واصل الحديث بالعربية)

وفي الفقرة ٥٤ ، الفرع واو من نفس الجزء جاء ما يلي :

(ثم تحدث بالانكليزية)

"يستطيع مجلس الأمن أن يقدم ضمانات دولية لسلام وأمن كل الدول والشعوب في الشرق الأوسط" .

أهم من ذلك ، في القسم حاء (فقرة ٥٢) تصف اللجنة ما اتفقت عليه وجهات النظر فيما يتعلق بالمبادئ الأساسية للسلام العادل والدائم في الشرق الأوسط . وهي :

(أ) انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ .

(ب) تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة .

(ج) القيام بالاجراءات المناسبة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة لضمان السيادة والوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي لجميع الدول في المنطقة ، وحققها في العيش في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها .

والجدير بالذكر أن هذه المبادئ الثلاثة مأخوذة حرفياً تقريباً من مشروع القرار S/11940 ،

الذى صوت عليه مجلس الأمن في ختام مناقشته التاريخية ، في شهر كانون الثاني / يناير الماضي عن مشكلة الشبرق الأوسط ، بما في ذلك القضية الفلسطينية عملاً بقرار مجلس الأمن رقم ٣٨١ لعام ١٩٧٥ والذى وافقت عليه أكثرية الدول الأعضاء في مجلس الأمن ، بما في ذلك معظم الدول الغربية ، ولم يسقط الا بسبب تعنت الولايات المتحدة في استعمال حق الفيتو تحيزاً لاسرائيل المعتدية .

هذا فيما يتعلق بالجزء الأول من التقرير ، أما الجزء الثاني والأهم المتضمن توصيات اللجنة الفعلية ، فقد نص في الفقرة ٦٥ على أن اللجنة بنت توصياتها على أساس القرارات العديدة للأمم المتحدة (أى بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨) . كما أن الفقرة ٧٢ (ز) تنص في آخرها على ما يلي :

(ثم تحدث بالانكليزية)

” واقامة سلام عادل ودائم في المنطقة وفقا لكل قرارات الأمم المتحدة المختصة ”

(ثم واصل حديثه بالعربية)

هذه العبارة (كل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة) ، ألا تشمل أيضا قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ، أم أن الممثل الاسرائيلي يعتبر أنهما أى القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ لا علاقة لهما بقضيتي فلسطين والشرق الأوسط ؟

السيد الرئيس ، ان أهم فقرات تقرير لجنة الحقوق الوطنية الفلسطينية هي الفقرات ٦٩ و ٦٨ و ٧٢ لأنها تتضمن توصيات اللجنة الفعلية ، عملاً بالولاية التي عهد اليها بها من قبل الجمعية العامة . وجميع هذه الفقرات تستند في شرعيتها وقانونيتها الى قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات العلاقة والى روح ونص ميثاق الأمم المتحدة طبعاً .

واني أتحدى الممثل الصهيوني أن يشير الى أى توصية من توصيات اللجنة في هذه الفقرات أو حتى في تقرير اللجنة عموماً ، من شأنها اذا نفذت أن تؤدى الى ” تقطيع أوصال اسرائيل وتفثيتها ” كما يزعم مندوب اسرائيل ؟

لماذا تؤدى عودة اللاجئين الذين طردوا من أرضهم اشرعدوان حزينان / يونيه ١٩٦٧ الى تدوير اسرائيل ؟ اللهم الا اذا كانت اسرائيل تنوى أن تضم تلك الأراضي العربية المحتلة وتحتفظ بها ؟

ولماذا يؤدي عودة اللاجئين الراغبين في العودة الى بيوتهم والعيش بسلام مع جيرانهم —
” عملاً بقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) ، أو التعويض على من لا يرغب في العودة ، لماذا
يؤدي ذلك الى تد مير اسرائيل ، مادام كيان اسرائيل الدولي وعضويتها في الأمم المتحدة كانا
مقرونين بهذا الشرط ؟

ولماذا يؤدي انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها غداً وعدواناً عام ١٩٦٧
في موعد أقصاه ١ حزيران / يونيه ١٩٧٧ — أى بعد عشر سنوات كاملة من ذلك الاحتلال العدواني —
لماذا يؤدي هذا الانسحاب من أراضي الغير الى تد مير اسرائيل ؟

لماذا يؤدي توقف اسرائيل عن انشاء المستوطنات اليهودية في الأراضي العربية المحتلة
عام ١٩٦٧ ، وإخلائها لما اقامته منها بالفعل انتهاكاً لاتفاقيات جنيف ، وللقانون الدولي ، لماذا
يؤدي هذا التوقف عن زرع المستوطنات اليهودية في أراضي لا تملكها اسرائيل ، لماذا يكون هذا
سبباً في تد مير اسرائيل ؟

لماذا يؤدي قيام دولة عربية فلسطينية على الأرض التي خصصتها الأمم المتحدة لتلك الدولة
العربية في نص القرار الذي أنشأت فيه دولة اسرائيل ، لماذا يؤدي هذا الى تفتيت كيان اسرائيل ؟
وأخيراً ، لماذا يؤدي التفاوض بين الدول المعنية مباشرة ، والكيان الفلسطيني للتنفيذ
الكامل للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، وحل المشاكل المعلقة ، ولإقامة سلام عادل ودائم في
المنطقة على أساس جميع قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة .. لماذا يجب أن يؤدي هذا أيضاً الى
تد مير اسرائيل ؟

أى ” اسرائيل ” يعنيها الممثل الصهيوني تلك التي يد مرها ويفتتها مجرد تنفيذ قرارات
الأمم المتحدة ؟

أهي ” اسرائيل ” التي خلقتها الأمم المتحدة ورسمت خريطتها في قرار التقسيم عام ١٩٤٧ ؟
أهي اسرائيل التي خلقتها عصابات الهاغاناه والارغون وشيترن خلال سلسلة المذابح
والاعتداءات عامي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ ؟

أهي اسرائيل عدوان حزيران / يونيه ١٩٦٧ ، التي ابتلعت كامل التراب الفلسطيني ، وشبه
جزيرة سيناء وهضبة الجولان ؟

أم هي ” اسرائيل التوراة ” ، التي ما يفتأ الممثل الصهيوني ، يلح اليها في خطبه وبياناته
والتي يبدو أنها تمتد من النيل الى الفرات ؟

السيد الرئيس ، لقد عجز مجلس الأمن مرة أخرى عن القيام بمسؤولياته بموجب الميثاق ، عندما عرض عليه تقرير لجنة العشرين في شهر حزيران / يونيه الماضي ، وذلك لنفس السبب الذي عجز من أجله عن اتخاذ أي قرار خلال العامين الأخيرين ، يساعد على إيقاف العدوان الاسرائيلي ، ويمهد السبل لاقامة الحل العادل والدائم في الشرق الأوسط . وهذا السبب ، هو الفيتو الأمريكي المنعزل لصالح اسرائيل .

لقد شارك وفد الجمهورية العربية السورية ، في أعمال لجنة العشرين بصفة مراقب ، بكل اهتمام ونشاط ، ويمكن الرجوع الى بيانه الرئيسي أمام لجنة العشرين في الوثيقة A/AC.183/L.8 بتاريخ ١٧ آذار / مارس ١٩٧٦ . كما شارك في مناقشة مجلس الأمن ، لتقرير اللجنة الخاصة بممارسة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٩ في الوثيقة (S/PV.1973 ، ص ١١ - ٢٢) .

السيد الرئيس ، لقد ذكرت في بياني المشار اليه أمام مجلس الأمن مايلي :

ثم تحدث بالانكليزية)

" بالرغم من بعض التحفظات ، المتعلقة بالتركيز على الاجراءات بدلا من المضمون ، فان وفد بلادى ، يجد توصية اللجنة ، تأتي من جهاز أنشأته الجمعية العامة ، منصفاً ومعقولا ، فللشعب الفلسطيني الحق ، شأنه في ذلك ، شأن أى شعب آخر في تقرير المصير والاستقلال والسيادة القومية ، وللفلسطينيين أيضا ، الحق في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم وسواء كانوا قد شردوا في عام ١٩٤٨ ، أو في عام ١٩٦٧ . وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، لا يمكن أن ينفذ الا اذا انسحبت اسرائيل أولا من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها بالقوة خلافا لميثاق الأمم المتحدة ، ولقرارات الأمم المتحدة ، وثانيا ، أن تسمح للاجئين وللفلسطينيين المشردين والذين اقتلعوا أو طردوا أو هربوا أثناء أو بعد حرب عام ١٩٤٨ ، وعام ١٩٦٧ في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم .

أما عن التعطيل الذي كنا نخشاه من قبل بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن فقد قلت في نفس البيان :

" اذا برز أى تعطيل من مجلس الأمن نفسه نتيجة لسوء استخدام حق الفيتو ، من

جانب واحد أو أكثر من أعضائه الدائمين عندئذ يجب على اللجنة أن توصي الجمعية العامة في تقريرها التالي بأن تقوم الجمعية العامة بنفسها بمسؤولياتها وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وما يوجد من سوابق".

ثم واصل الحديث بالعربية)

ان هذا ما يزال — سيدى الرئيس — هو الموقف الثابت لوفد الجمهورية العربية السورية ، الذى يعتقد أن على الجمعية العامة ، أن تتبنى تقرير وتوصيات اللجنة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني ، لحقوقه الوطنية الثابتة ، وأن تطلب بالحاح ، ويحزم من مجلس الأمن ، أن يقوم بمباشرة مسؤولياته الناجمة عن الميثاق ، لانهاء الوضع الخطير ، الناتج عن العدوان الاسرائيلي في فلسطين والشرق الأوسط ، وذلك بتنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة بالقضيتين ، لتمكين الشعب العربي الفلسطيني ، من التمتع بحقوقه الوطنية الكاملة ، في السيادة والاستقلال الوطني ، والعـودة ، وحق تقرير مصيره في أرضه ووطنه الأصلي . وينبغي على الجمعية العامة ، أن توجه انتباه مجلس الأمن ، الى الأخطار التي ستنتج ، عن عجزه عن القيام بمسؤولياته بهذا الشأن ، الأمر الذى سيضطرها الى مباشرة مسؤولياتها لحفظ السلام والأمن الدوليين ، وفقاً لأحكام الميثاق ، وللسوابق المماثلة في مثل هذه الحالات .

ان وفد الجمهورية العربية السورية ، ليقدر أعظم تقدير ، جهود " اللجنة المعنية بممارسة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني " ويشكر رئيسها السفير " فال " ومقررها السفير غانسي ، وجميع أعضائها ، على ما بذلته من جهد مخلص في القيام بمهمتها الخطيرة ، ويعتقد وفـدـى ، أن اللجنة ما تزال تستطيع ، أن تؤدي خدمات عظيمة لنصرة الشعب الفلسطيني وانصافه والمساعدة على اقرار سلام عادل ودائم في المنطقة .

السيد الرئيس ، ان أخطار الوضع القائم في الشرق الأوسط ، تهدد أمن سائر أقطار العالم ، وليس فقط أمن أقطار المنطقة وشعوبها . وقد تجلت هذه العلاقة الأمنية الوثيقة ، بين منطقة الشرق الأوسط ، ومناطق العالم الأخرى بأجلى صورها ، خلال أحداث حرب تشرين الأول / اكتوبر عام ١٩٧٣ ، التي أكدت أن أمن المجتمع الدولي ورخاءه الاقتصادى ، يتوقفان — الى حد كبير — على استقرار واستتباب السلام والأمن في الشرق الأوسط .

يترتب على هذه الحقيقة ، أن الأسرة الدولية لم تعد تستطيع — وليس في مصلحتها — أن تواصل

سياسة عدم الاكتراث ، التي ظلت تنتهجها حتى الآن ، ازاء مايجرى في المنطقة . اذا لم يكن من أجل العدالة والحق ، فعلى الأقل من أجل أمنها الخاص ، ومصالحها الذاتية .

ان جوهر الصراع العربي الاسرائيلي يكمن — خلافا لأكانذيب وادعاءات الممثل الاسرائيلي — في قضية شعب فلسطين ، التي هي أساس ذلك النزاع وسببه المباشر . وما لم تحل تلك القضية ، بايصال الشعب العربي الفلسطيني الى حقوقه الوطنية الكاملة ، ومالم يشارك ذلك الشعب ، ممثلا بمنظمة التحرير الفلسطينية ، في جميع الجهود الدولية الدائرة لا قرار السلام العادل والدائم في المنطقة ، فانه سيستحيل التوصل الى ذلك السلام ، وسيستمر خطر الانفجار في الشرق الأوسط يتهدد ، ليس سكان وشعوب المنطقة ذاتها فحسب ، بل أمن وسلام سائر شعوب العالم .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد قدم مشروع القرار الخاص بقضية فلسطين في الوثيقة A/31/L.20 بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٧٦ . وقد طلبت البلدان التالية أن تضم الى قائمة المشتركين في تقديم هذا المشروع : بنغلاديش ، الكونغو ، غينيا ، رومانيا ، سرى لانكا ، تركيا وأوغندا . والآن أدعو السيد ممثل أوغندا ، الذي سيقدّم رسميا لمشروع القرار .

السيد كيني (أوغندا) (الكلمة بالانكليزية) : نيابة عن أصحاب مشروع القرار A/31/L.20 بتاريخ اليوم ، حول موضوع قضية فلسطين ، ويشرفني ويسعدني ، أن أقدم لمشروع القرار المشار اليه . ان مشروع القرار يتناول التفويض الذي أعطته الجمعية العامة بالقرار ٣٣٧٦ (د - ٣٠) بتاريخ ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٧٥ .

لقد أبلغ سعادة السفير فال رئيس اللجنة هذه الجمعية من قبل ، بعمل هذه اللجنة بالتفصيل وقد استمعت هذه الجمعية باهتمام بالغ الى البيانات البليغة التي أدلى بها عدد كبير من السادة الأعضاء المحترمين حول هذا الموضوع . وقد تناول المتكلمون باستفاضة ، النواحي المختلفة لقضية فلسطين — وهذا الموضوع ، كما أعريت كل الوفود ، هو جوهر النزاع في الشرق الأوسط . فقد أعريت جميعها عن ايمانها الراسخ بأنه لن يكون هناك حل عادل ودائم للنزاع في الشرق الأوسط ، وبالتالي اقرار للسلام الى أن يتم ايجاد حل عادل ودائم لقضية فلسطين .

ان تقرير اللجنة الخاصة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف توصي بالطرق والأساليب اللازمة لتحقيق مثل هذا الحل الذي انتظرناه طويلا ، والذي يمكن أن يضع نهاية لبؤس ومعاناة الشعب الفلسطيني ، وان يستعيد لهم حقوقهم الثابتة غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حق تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة في فلسطين . وقد قامت اللجنة بمهمة عظيمة في ضوء التفويض المعطى لها من الجمعية العامة . لذلك فمن المهم أن توافق الجمعية العامة على التوصيات الواردة في التقرير كأساس لذلك الحل . حل قضية فلسطين . كذلك من المهم أيضا أن تطلب الجمعية العامة من السلطات المختصة في الامم المتحدة أن تتخذ الاجراءات الضرورية الملائمة وذلك وفقا لبرنامج تنفيذ التوصيات .

ويجب اعطاء اهتمام خاص للدور الذي يدعي مجلس الامن للقيام به بحثا عن السلام والعدالة واللجنة مخولة بأن تواصل القيام بمهمتها مع واجبات جديدة ، وعي العمل على تشجيع تنفيذ توصياتها . ونحن نفهم أن عضوية اللجنة مفتوحة وترحب بأى أعضاء جدد قد يودون المشاركة في جهودها لتحقيق حل عادل و دائم لقضية فلسطين ، وبالتالي ، للنزاع في الشرق الاوسط .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر السيد المحترم ممثل اوغندا الذي قدم رسميا

مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.20

وما زال هناك أربعة في قائمة المتكلمين بشأن مناقشة هذه القضية . وحيث أن الوقت متأخر ، فاني أعتزم اعطاءهم الكلمة غدا في بداية جلسة الصباح . ونظرا للآثار المالية التي سوف تترتب على مشروع القرار لن يكون بالإمكان التصويت عليه حتى صباح يوم الاربعاء .

وصباح الغد ، بعد استماع الجمعية العامة الى بقية المتحدثين في مناقشة قضية فلسطين . سوف تبحث البنود الواردة في يومية اليوم بالترتيب التالي : البند ٣٥ وعنوانه : " وكالة الامم المتحدة لغوث اللاجئين في الشرق الادنى والبند ١٠١ وعنوانه : " تعيينات لملء المناصب الشاغرة في عضوية الهيئات الفرعية للجمعية العامة . والبند الثالث وعنوانه : " وثائق تفويض الممثلين في الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة .

فإذا أراد الأعضاء أن يعفوا أنفسهم من مشقة الاجتماع بعد ظهر الغد ، فاني أرجوهم أن يتواجدوا في الوقت المحدد في الصباح حتى تنتهي من كل هذا الموضوع . وقد الغيت مؤقتاً جلسة بعد ظهر الغد ، على أن يكون مفهوما أننا سننتهي من البنود التي أشرت اليها في جلسة صباح الغد .

رفعت الجلسة الساعة ١٨ / ١٥